الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة "مؤسسة قاردن كلين" - جيجل -

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

فريال شابي

حياة بوجردة

الأستاذ المشرف:

مختار بن اعمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة): مخلوف سارة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ (ة): بن اعمر المختار	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ (ة): بوميمز فيصل	جامعة جيجل	مناقشا

2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة "مؤسسة قاردن كلين" - جيجل -

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

فريال شابي

حياة بوجردة

الأستاذ المشرف:

مختار بن اعمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ (ة): مخلوف سارة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ (ة): بن عمر المختار	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ (ة): بوميمز فيصل	جامعة جيجل	مناقشا

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

الحمد و الشكر لله أولا و أخيرا

نشكر الله عز و جل الذي وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و العرفان لكل من مد يد العون و أسهم في إنجاز هذا العمل

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "بن اعمر مختار" الذي تفضل بقبول الإشراف على مذكرتنا، و قدم لنا الكثير من المعلومات و توجيهات و اقتراحات قيمة

كما لا يفوتني أن أشكر مؤسسة gerden clean وإخوته خاصة" كمال أبو بكر الصديق" الذي لم يبخل علينا بالمعلومات و الوثائق الضرورية

anatsa.com

الإهداء

بسم الله و الحمد لله والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي بتوفيقه و التسهيل منه جل في علاه أكملت مسيرتي العلمية

أهدي ثمرة جهدي و نجاحي إلى من لهما الفضل بعد الله في وصولي إلى يوم التخرج

أهدي هذا العمل المتواضع إلى "والدي الكريمين" و إلى" كل زملائي

في القسم" و" الإخوة الكرام " و كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

pngtree.com

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	2
الإهداء	3
قائمة المحتويات	4
قائمة الأشكال	9
قائمة الجداول	11
المقدمة	13
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد	19
المبحث الأول: مفهوم نظام المعلومات	20
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات وخصائصه	20
1- تعريف نظام المعلومات	20
2- خصائص نظام المعلومات	20
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات ووظائفه	21
1- مكونات نظام المعلومات	21
2- وظائف نظام المعلومات	22
المطلب الثالث: أنواع نظام المعلومات وأهميته	23
1- أنواع نظام المعلومات	23
2- أهمية نظام المعلومات	24
المبحث الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	26
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه	26
1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي	26
2- خصائص نظام المعلومات المحاسبي	26

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ووظائفه	27
1- مكونات نظام المعلومات المحاسبي	27
2- وظائف نظام المعلومات المحاسبي	29
المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي وأهميته	31
1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي	31
2- أهمية نظام المعلومات المحاسبي	32
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	35
المبحث الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	36
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وخصائصه	36
1- تعريف الأداء المالي	36
2- خصائص الأداء المالي	36
المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأركانه	37
1- تعريف تقييم الأداء المالي	37
2- أركان تقييم الأداء المالي	37
المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي وخطواته	38
1- معايير تقييم الأداء المالي	38
2- خطوات تقييم الأداء المالي	39
المبحث الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتقييم الأداء المالي	40
المطلب الأول: استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي	40
1- الأطراف المستخدمة لنظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي	40
2- استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في ظل ظروف عدم التأكد	42
3- استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في ظل ظروف التأكد	44

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية	44
1- نسب السيولة	44
2- نسب التمويل	46
3- نسب النشاط	48
4- نسب المردودية	50
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأدوات أخرى	52
1- مؤشرات التوازن المالي	52
2- أدوات أخرى	56
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث: دراسة حالة "مؤسسة قاردن كلين"	
تمهيد	60
المبحث الأول: تقديم المؤسسة	61
المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها	61
1- نشأة المؤسسة	61
2- موقع المؤسسة	61
المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة	62
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها	64
1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة	64
2- حجم المؤسسة	67
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي و علاقته بتقييم الأداء المالي في"مؤسسة قاردن كلين"	68
المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	68
1- تصميم نظام المعلومات المحاسبي	68
2- خصائص نظام المعلومات المحاسبي	70
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي	73

1- رأس المال العامل	74
2- احتياجات من راس المال العامل	74
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية	76
1- نسب السيولة	76
2- نسب التمويل	78
3- نسب النشاط	80
4- نسب المردودية	82
خلاصة الفصل الثالث	85
الخاتمة	88
قائمة المراجع	91
الملخص	109

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	وظائف و مهام نظام المعلومات	23
02	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	28
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة" قاردن كلين"	64
04	تصميم نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة " قاردن كلين"	69

قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
(01)	المعلومات المالية التي يحتاجها المستثمرين و الدائنون من نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية	41
(02)	أهم المواد الأولية " لمؤسسة قاردن كلين"	62
(03)	أهم المنتجات " لمؤسسة قاردن كلين"	63
(04)	توزيع المستخدمين حسب مؤهلاتهم المهنية على الأقسام (الوظائف) الرئيسية في " مؤسسة قاردن كلين"	67
(05)	الميزانية المالية المختصرة لسنوات المالية (2019-2020-2021)- لجانب الأصول-	72
(06)	الميزانية المالية المختصرة لسنوات المالية (2019-2020-2021)- لجانب الخصوم-	73
(07)	رأس المال العامل الصافي التحقيق خلال السنوات (2019-2020-2021)	74
(08)	احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات(2019-2020-2021)	74
(09)	الخزينة الصافية خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	75
(10)	نسب السيولة العامة خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	76
(11)	نسب السيولة السريعة خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	77
(12)	نسب السيولة الجاهزة خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	77
(13)	نسبة التمويل الدائم خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	78
(14)	نسبة التمويل الخاص خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	79
(15)	نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	79
(16)	نسبة التمويل الخارجي خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	80
(17)	متوسط فترة التحصيل من الزبائن خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	80
(18)	متوسط فترة تسديد الموردين للمؤسسة خلال السنوات (2019-2020-2021)	81
(19)	معدل دوران الأصول خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	81
(20)	نسبة المردودية التجارية خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	82
(21)	نسبة المردودية الاقتصادية خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	82
(22)	نسبة المردودية المالية خلال السنوات المالية (2019-2020-2021)	83

مقدمـــة

مقدمـــة:

يعيش عالمنا المعاصر تطورا سريعا على مختلف الأصعدة التكنولوجية، المعلوماتية، الاقتصادية و غيرها، ومن الطبيعي أن ينعكس هاذا التطور على المؤسسات الاقتصادية بمختلف أصنافها، و لقد تعمق هذا التطور بشكل ملحوظ في مجال نظم المعلوماتية انتاجا وتطبيقا.

إن نظم المعلومات تعتبر اليوم عاملا أساسيا في نجاح أو فشل أي مؤسسة اقتصادية، حيث أصبحت تستخدم كأدوات للتنسيق و دعم العملية الادارية و كذلك كأدوات للاتصال سواء داخل المؤسسة أو بينها و بين البيئة المحيطة بها.

ويمثل نظام المعلومات المحاسبي تحديدا، أحد أهم الأنظمة المعلوماتية المنتجة للمعلومات التي تحتاجها أي مؤسسة اقتصادية و تستخدمها من أجل تقييم و تحسين أدائها المالي أو غيره، ومن هاذا المنطلق بالذات اخترنا أن يكون موضوع بحثنا ليتمحور حول " **دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**

-اشكاليـــــــة البحث:

ولقد قمنا بصياغة اشكالية هذا البحث في **سؤال رئيسي** على النحو التالي:

– ما هو الدور الذي يؤديه نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

بحيث اندرجت تحت هذا السؤال **الأسئلة الفرعية** التالية:

* ما هو مفهوم نظام المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المحاسبي بشكل خاص؟

* ما هو مفهوم تقييم الأداء المالي؟

* فيما تتمثل علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

* و أخيرا ما هو واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة موضوع الدراسة؟ و فيما تتمثل علاقته بعملية تقييم الأداء المالي في هذه المؤسسة؟

فرضيـــات البحث:

كما قمنا بطرح الفرضيتين التاليتين للتأكد من مدى صحتهما:

– إنّ المؤسسة موضوع الدراسة تتوفر على نظام للمعلومات المحاسبية و ينتج ويوفر مخرجات ذات جودة عالية.

– بإمكان المؤسسة موضوع الدراسة أن تستخدم نظام للمعلومات المحاسبية كمدخلات أساسية في عملية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات السليمة.

أهميّـــة البحث:

وتتجلى أهمية هذا البحث، من خلال ما يلي:

–يعتبر نظام المعلومات المحاسبي، اليوم، أداة فعّالة لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة الاقتصادية؛

–يتمتّع نظام المعلومات المحاسبي بأهمية بالغة في تحقيق كفاءة المؤسسة الاقتصادية؛

– إنّ التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت تعيشها المؤسسة الاقتصادية تحتّم عليها استخدام نظام المعلومات المحاسبي ومسايرة التطورات التكنولوجية التي تحدث في عالم المعلوماتية.

أهـــداف البحث:

ويرمي هذا البحث إلى تحقيق عدّة أهداف، أبرزها :

– توضيح الاطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي؛

– وابراز العلاقة التي تربط بين هذا النظام وعملية تقييم الأداء المالي (واتخاذ القرارات) في المؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

– هناك عدّة أسباب ودوافع شجّعتنا على اختيار موضوع هذا البحث، منها ماهو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، مثل:

– ارتباط الموضوع بتخصصنا الجامعي،

– محاولة إثراء معلوماتنا وتعميق تكويننا في هذا المجال.

–اقتران الموضوع بالإصلاحات التي يشهدها الاقتصاد الوطني بكافة عناصره في مجال المعلوماتية؛

–ورغبتنا الشخصية في التمرّن على انجاز البحوث العلمية وفقا للطرق المنهجية الملائمة واتقانها قدر الامكان.

– المناهج العلمية المستعملة في البحث:

من أجل انجاز هذا البحث وبالتالي الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيتين الموضوعتين قمنا باستعمال **المنهج الوصفي** في الفصلين النظريين (الأول والثاني) ثمّ **منهج دراسة حالة** في الفصل التطبيقي (الثالث)، وعليه يعتبر هذا البحث وصفي مع اختبار العلاقة السببية بين المتغيّر الأول المستقل(وهو عملية تقييم الأداء المالي (واتخاذ القرارات))، وللعلم فإنّ الأساليب المتبعة في جمع البيانات اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية تتمثّل على الخصوص في المقابلة، الاحصاء والقياس تبعا للطبيعة الكمية لهذه الدراسة.

خطّــة البحث:

قسّمنا خطة هذا البحث إلى ثلاثة (03) فصول متكاملة، حيث تناولنا بالدراسة في الفصل الأوّل الاطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي ،أمّا في الفصل الثاني فقد تطرّقنا إلى عملية تقييم الأداء المالي فقمنا بشرح مفهوم هذه العملية أوّلا ثمّ وضحنا طبيعة العلاقة التي تربط بينهما وبين نظام المعلومات المحاسبي ، وأخيرا خصّصنا الفصل الثالث لدراسة حالة مؤسسة "قاردن كلين (بجيجل)" فبدأنا بتقديمها ثمّ انتقلنا إلى الكشف عن واقع نظام المعلومات المحاسبي فيها وطبيعة العلاقة التي يمكن أن تربطه بعملية تقييم الأداء المالي (واتخاذ القرارات) في هذه المؤسسة.

– الدراســات السابقة:

ومن بين الراسات الجامعية السابقة التي أنجزت في هذا المجال نذكر على الخصوص ما يلي:

– دراسة لـ: ساعد بوزيدي بعنوان: "**دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**– دراسة حالة المركب الصناعي التجاري: حضنة المسيلة)، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2001.

حاولت هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وتوصّلت إلى النتائج الرئيسية التالية:

– لنظام المعلومات المحاسبي دور فعال في انتاج وتقديم المعلومات المحاسبية بخصائص نوعية عالية؛

– وإنّ هذه المعلومة تساهم بشكل أساسي في تقييم الاداء وتحسينه؛

– إنّ تقييم الأداء يساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم نظام المعلومات

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات وخصائصه

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات ووظائفه

المطلب الثالث: أنواع نظام المعلومات وأهميته

المبحث الثاني:مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ووظائفه

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي وأهمية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

تمثل المعلومات – بشكل عام – عنصرا هاما في حياة المؤسسة الاقتصادية، فقد أصبحت موردا هاما وعاملا من عوامل الانتاج التي تعتمد عليه هذه الأخيرة في مواجهة ظروف المنافسة، فالبيئة التي تحيط بها الآن تتصف بالتغير المستمر والسريع، وهذا التغير يجعلها في حاجة دائمة إلى معلومات صادقة ودقيقة تساعد في صنع القرارات والتعاون مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين في بيئتها، ومع التطور التكنولوجي أصبح للمعلومات أنظمة آلية تعمل على تخزينها ومعالجتها وتحليلها وكذا تبادلها بين عدة أطراف داخل المؤسسة وخارجها كذلك.

وسنحاول فيما يلي دراسة الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي الذي يشكل جزءا هاما من أنظمة المعلومات المستخدمة من قبل المؤسسة الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الأول: مفهوم نظام المعلومات

سنحاول في هذا المبحث الأول أن نوضح مفهوم نظام المعلومات بشكل عام، وذلك من خلال تعريفه وذكر خصائصه أولا، ثم شرح مكوناته ووظائفه، قبل أن ننتهي إلى تلخيص أنواعه وكذا أهميته.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات وخصائصه

لقد قدمت لنظام المعلومات عدة تعاريف، كما أنه يتصف بالكثير من الخصائص كما هو موضح فيما يلي:

1- تعريف نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات على أنه: "مجموعة من الأفراد والتجهيزات والاجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات، التي تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن تم توصيلها للمستفيد.[1]

ويعرف أيضا بأنه: "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية وآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع".[2]

2- خصائص نظام المعلومات:

يمكن تلخيص أهم خصائص لنظم المعلومات في العناصر التالية: [3]

2-1- شبكة الاتصال: يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود من مسارات المعلومات إلى الكثير من النقاط، وهو يساعد المعلومات على التدقيق في كل مكان وربما إلى أماكن خارج المؤسسة.

---

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات" الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 35.

[2] كمال الدين الدهراوي، "**مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 15.

[3] مصطفى العثماني، "**نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مجمع صيدال خلال فترة 2010-2014**"، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 03-، الجزائر، 2015، ص23.

2-2-مراحل تحويل وتوظيف البيانات: تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهنا توجد ثلاث مراحل أساسية في هذا التحويل هي: مرحلة الادخال ومرحلة التشغيل ومرحلة الاخراج وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف في تجميع البيانات، تشغيل البيانات واتباع المعلومات، كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارة البيانات.

2-3-إدخال البيانات واخراج المخرجات: يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات.

2-4-مستخدمي المعلومات: يتم انتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمؤسسة وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي فيشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة مثل: الدائنين والموردين والعملاء وحملة الاسهم والوكالات الحكومية واتحادات العمال وغير ذلك.

2-5- الموارد: يحتاج نظام المعلومات إلى موارد لإتمام وظائفه، ويمكن تبويب هذه الموارد على أنها بيانات، أفراد، معدات، أموال...إلخ.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات ووظائفه

وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مكونات نظام المعلومات وأهم الوظائف التي يقوم بها

1- مكونات نظام المعلومات: يتكون نظام المعلومات كأي نظام من مدخلات ومخرجات وعملية تشغيل (تحويل)، وتغدية عكسية كما هو موضح فيما يلي:[1]

1-1- المدخلات: وتعد القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام.

1-2-المعالجة: وهي آليات عمل دقيقة تحطم التفاعلات الداخلية المنتظمة لعناصر النظام، وهي جميع العلاقات المبرمجة والأنشطة التحويلية التي تقوم بمعالجة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات.

[1] نوي سماح، "**دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزبائن القنطرة، بسكرة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 16.

1-3- المخرجات: وهي كل ما يقدمه النظام من نتائج وإصدارات نتيجة عمليات النظام إلى البيئة التي يعيش فيها وهي كل ما يصدر عن النظام بعد مرور المدخلات بسلسلة من العمليات لتصبح جاهزة.

1-4- التغذية العكسية: تكتسب التغذية العكسية أهمية خاصة في نظام المعلومات لارتباط مخرجات النظام بمهمة صنع القرارات والتي تعد المعيار في قياس مخرجات نظام المعلومات، إذا ساهمت هذه المخرجات في تسهيل المهمة تعد مطابقة للمعيار وبخلافه يتم إعادة النظر في العناصر الثلاث السابقة (المدخلات، العمليات، المخرجات) لأجل تشخيص الانحرافات ومعالجتها والتأكد من توليد مخرجات ملائمة.

2- وظائف نظام المعلومات:

إن الهدف الأساسي لنظام المعلومات في أي تنظيم هو انتاج وتجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، وعليه "تبدأ وظائف نظم المعلومات بتجميع البيانات وتنتهي بإنتاج وتوصيل المعلومات" حيث يتم تحويل البيانات إلى معلومات من خلال دورة تشغيل البيانات"[1]

2-1 تجميع البيانات: يتم خلال هذه المرحلة تجميع البيانات من مصادرها المختلفة وادخالها للنظام استعدادا لمعالجتها من خلال مجموعة محددة من الأنشطة.

2-2- تشغيل البيانات: يقصد به معالجة البيانات من خلال مجموعة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات.

2-3- إدارة البيانات: يقصد بإدارة البيانات كل الانشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات تخزين (استرجاع)، إعادة الانتاج، تجديد وصيانة البيانات.

2-4- رقابة وأمن البيانات: تتكون هذه الوظيفة في نظم المعلومات من جزئين هما: التغذية العكسية والرقابة.

2-5- توصيل المعلومات: الهدف الأساسي لهذه الوظيفة هو نقل المعلومات المتجهة إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول عليها و توصيلها لنظام آخر من النظم الفرعية المكونة للمؤسسة.

[1] الوافي الطيب، **"نظام المعلومات وأثره على عملية اتخاذ القرارات –دراسة حالة مجمع الإسمنت للشرق الجزائري"**، مقال منشور في مرحلة العلوم الاقتصادية، العدد 10، جامعة تبسة، 2010، ص ص: 111، 112.

الشكل رقم 01: وظائف ومهام نظام المعلومات:

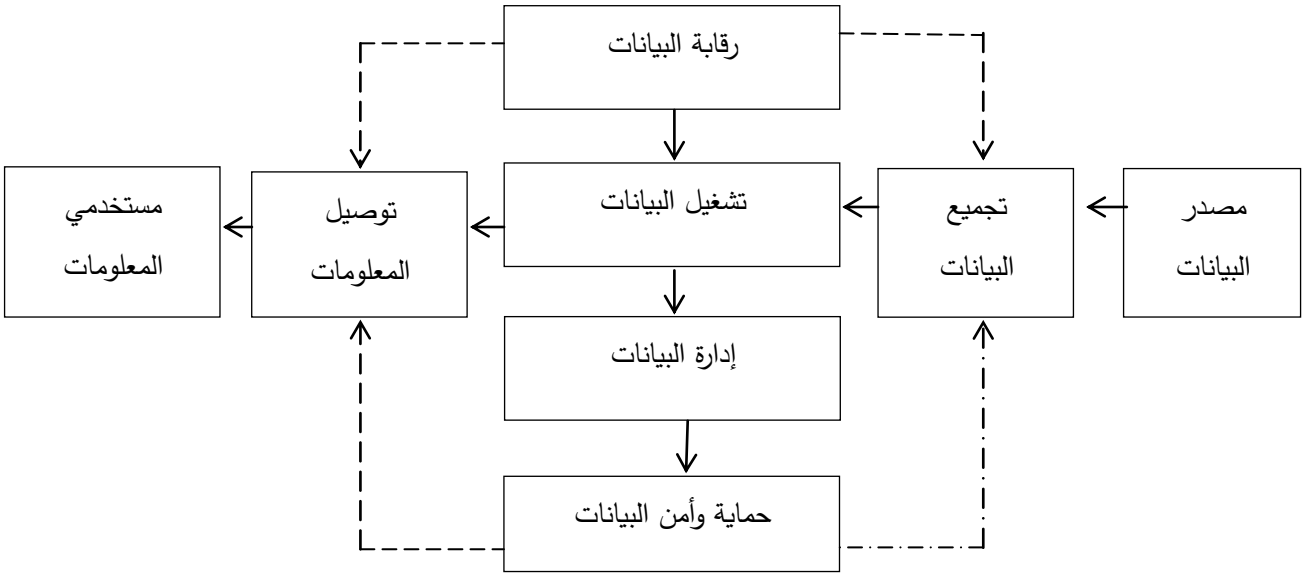

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، "**نظام المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"، المكتب الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص 20.

المطلب الثالث: أنواع نظام المعلومات وأهميته

هناك أنواع عديدة من نظام المعلومات وكلها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

1- أنواع نظام المعلومات:

1-1- التصميم حسب المجالات الوظيفية الرئيسية: حيث نجد حسب هذا المعيار ما يلي:[1]

1-1-1- نظام المعلومات التسويقي: وهو المسؤول عن تحديد أنواع السلع والخدمات التي ستباع للمستهلكين وفي الوقت نفسه يكون مسؤولا عن تحديد الاستراتيجيات والخطط والوسائل.

1-1-2- نظام المعلومات البشري: ويتضمن وظائف إدارة الموارد البشرية ونشاطات الاستقطاب وجذب القدرات الملائمة للتقدم لطلبات الالتحاق بالمؤسسة، والاحتفاظ بها وتطويرها ونشاطات تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي و التكتيكي.

1-1-3- نظام معلومات التمويل: وهو مسؤول عن حسن أداء إدارة التدفقات المالية إلى المؤسسة ومنها، فنشاط الإدارة المالية يتضمن الإضافة إلى الأعمال الروتينية، مثل: مسك الدفاتر والحسابات واتخاذ القرارات المالية بالتعاون مع الإدارة العليا.

[1] نوي سماح، **مرجع سابق**، ص ص: 18- 20.

1-1-4- نظام معلومات الإنتاج: وهو النظام المسؤول عن تحويل عناصر الإنتاج الرئيسية والمؤلفة من المواد الأولية، ورأس المال (تجهيزات) والأيدي العاملة والأرض إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة نفعية واقتصادية أعلى مما كانت عليه قبل التصنيع.

1-2- التصنيف حسب المستويات الإدارية في المؤسسة: تنقسم النظم في هذه الحالة إلى ما يلي:

1-2-1- نظم المستوى التشغيلي: هي نظم المعلومات التي تراقب عناصر النشاط والتحويلات في التنظيم وهي تقوم بتدعيم مدير الإدارة التشغيلية، وذلك بمتابعة عناصر النشاط والتحويلات من وإلى التنظيم.

1-2-2- نظم المستوى المعرفي: وهي النظم التي تدعم الأفراد من ذوي مستوى معرفة مهنية والأفراد المتعاملين مع البيانات من التنظيم والغرض منها تحسين الانتاجية والرقابة على تدفق الأعمال الورقية والمكتبية داخل النظم.

1-2-3- نظم المستوى الاستراتيجي: هي نظم المعلومات التي تدعم أنشطة التخطيط طويل الأجل للإدارة العليا، وهذه النظم تساعد في معالجة النقد للموضوعات الاستراتيجية والاتجاهات طويلة الأجل سواء في المؤسسة أو البيئة الخارجية.

1-2-4- نظم المستوى الإداري: هي نظم المعلومات التي صممت من أجل دعم ومتابعة اتخاذ القرارات والأنشطة الإدارية لمديري الإدارة الوسطى.

2- أهمية نظام المعلومات:

وتكمن أهمية نظام المعلومات فيما يلي:[1]

تلعب أنظمة المعلومات دورا أساسيا طيلة حياة المؤسسة، وفي عدد كبير من أنشطتها سواء من ناحية ترشيد وعقلنة تشغيلها الداخلي، أو من ناحية تنظيم علاقاتها مع زبائنها ومورديها.

تساهم نظم المعلومات في زيادة كفاءة السلسلة اللوجستية، من خلال مساعدة المؤسسة في تنسيق، تخطيط، ومراقبة التموين، الإنتاج وتسيير المخزون، فضلا عن تسليم السلع والخدمات للعملاء، فأنظمة المعلومات تسمح للمؤسسة بتحقيق مكاسب أداء من خلال إتمام أجزاء من العمليات أو إعادة تصميم وعقلنة هذه الأخيرة.

[1] يحيى شريف حنان: **"تأثير نظام المعلومات على اليقظة الاستراتيجية في المؤسسات الصناعية والمالية- دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الجزائرية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- 01-، 2018، ص 44.

كما أن نظم المعلومات تتمتع بمجموعة من المؤهلات تمكنها من دعم أهداف المؤسسة، كتحسين الانتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة وتسهيل التعاون وتعزيز العلاقة مع الزبون وتطوير القدرات التحليلية الجديدة وتقديم تغذية عكسية عن الأداء.

المبحث الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات نظام المعلومات الإداري، فهو يقوم بجمع البيانات وتخزينها ومعالجتها لإنتاج المعلومات لصانعي القرار.

سنحاول فيما يلي أن نوضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي من خلال تعريفه وإبراز الخصائص ثم الكشف عن مكوناته وشرح وظائفه وأخيرا تلخيص أهم أهدافه وأهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

من أهم تعاريف نظام المعلومات المحاسبي ومن أهم خصائصه نذكر مايلي:

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه"أحد عناصر التنظيم الإداري أو النظم الفرعية التي تشمل عليها المؤسسة باعتبارها نظاما عاما يختص ويتكلف بتجميع وتصنيف(تبويب) وتشغيل وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة، التي تتعلق بالأحداث والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية محددة لكل من إدارة المؤسسة والجهات والأطراف الخارجية مثل: الأجهزة الحكومية والبنوك والمستثمرون والموردين وأجهزة الرقابة الخارجية".[1]

كما يعرف كذلك بأنه "ذلك النظام الذي يقوم بعمليات تسجيل وتبويب العمليات وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات، التي يتعين اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بالمعاملات المالية أو الصفقات التي تبرمها المؤسسة وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها وأساليب عرض نتائجها". [2]

ومنه يمكننا القول أن نظام المعلومات المحاسبي:"هو عبارة عن هيكل متكامل وشامل داخل المؤسسة، حيث يقوم باستخدام الموارد المتوفرة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات إلى معلومات محاسبية، من أجل إشباع احتياجات المستخدمين داخل المؤسسة وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المنشودة"

2- خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

من بين أهم الخصائص لنظام المعلومات المحاسبي نجد مايلي: [3]

---

[1] أسعد محمد علي وهاب، "**التقنيات المحسوبة في تدقيق البيانات المالية** "دارا اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 09.

[2] مهدي داودي، "**تأثير التكاليف المسترة على نظام المعلومات المحاسبي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 31.

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة، "**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الطبقة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص98.

نظم المعلومات المحاسبية موجهة أساسا للتعامل مع النقود حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ مالية (نقدية)، ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة.

- تسجيل العمليات المحاسبية وفقا لنظام القيد المزدوج.
- تقوم بإعداد ميزان المراجعة للتأكد من صحة التسجيل بدفتر اليومية والترحيل، مع العلم بأن توازن ميزان المراجعة لا يعد دليلا قاطعا على صحة العمليات.
- تستخدم دليل الحسابات.
- تعتبر نظم المعلومات المحاسبية ذات طبيعة دورية حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري.
- تهتم نظم المعلومات المحاسبية المالية بالبيانات التاريخية.
- تقدم نظم المعلومات المحاسبية تقارير محاسبية بشكل مستمر.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ووظائفه

لنظام المعلومات المحاسبي مكونات التي تسمح له بالقيام بعدة وظائف كما هو موضح فيما يلي:

1- مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

إن نظام المعلومات المحاسبي لا تختلف مكوناته كثيرا عن أي نظام معلومات فهو نظام مادي ملموس يتطلب مجموعة من الموارد والمكونات المادية وخاصة منها ما يلي: [1]

1-1- وحدة تجميع البيانات: إنه الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها ولطبيعة أهداف المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

1-2- وحدة تشغيل البيانات: وهي البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها ، ويظهر ذلك للسهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة إلى مستخدمي القرارات، لكن في أغلب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

[1] نفس المرجع الآنف الذكر، ص 98.

1-3- وحدة التخزين واسترجاع البيانات: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها والاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل ارسالها إلى مستخدمي القرارات.

1-4- وحدة توصيل المعلومات: إن قنوات المعلومات هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي، حتى تصل إلى متخذي القرارات وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والامكانيات المتاحة.

1-5- دورة القرارات الإدارية: يقوم متخذ القرارات الإدارية بمراجعة أهداف المؤسسة، ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة، فإن نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم البيانات أو المعلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.

الشكل رقم 02: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

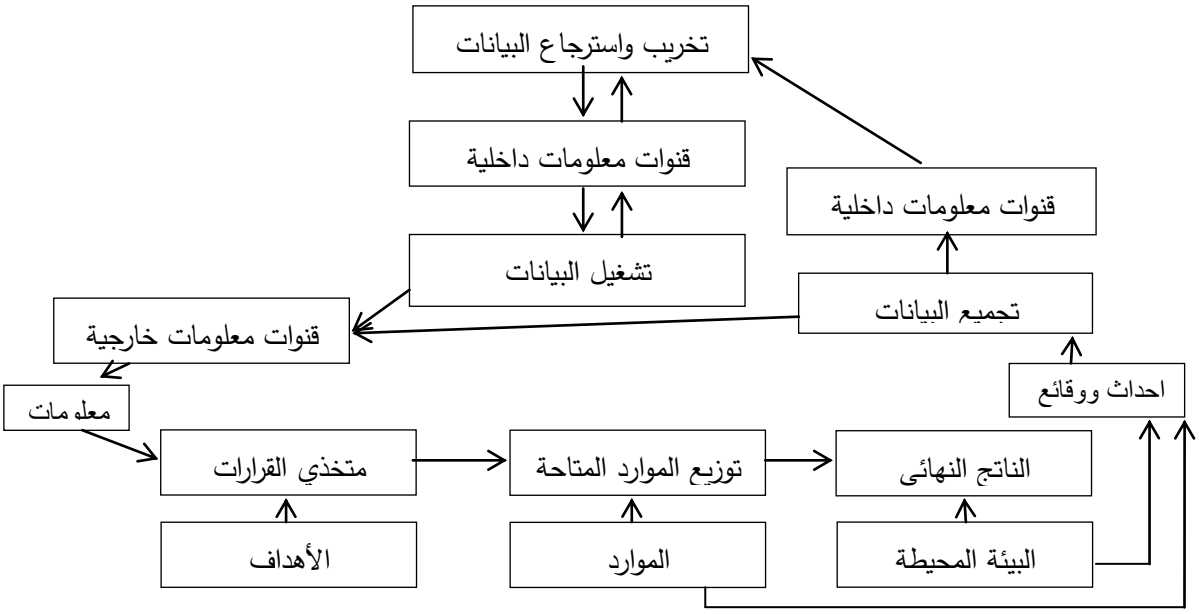

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، "**نظام المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، للنشر الاسكندرية، 2002، ص 51.

2- وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

إن استحداث نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة له العديد من الفوائد التي يحققها من خلال القيام بالعديد من الوظائف أهمها ما يلي:[1]

2-1- تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية:

تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات للحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة، وتم التحقق من صحة البيانات والتأكد من شمولية المستندات وكمالها، ويؤدي ترقيم مسبق لكل مستند أو وثيقة إلى تحسين الرقابة على البيانات.

2-2- عمليات المعالجة:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة وهذه العمليات هي على الخصوص:

- تصنيف المستندات التي يتم الحصول عليها وفق معايير محددة مسبقا مثل: ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف....إلخ

- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل: إعداد أمر الصرف الذي يتضمن نقل فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وأمر الشراء إلى المستند الجديد.

- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل: ترحيل الفواتير المبيعات الآجلة إلى حسابات المدينين ذات العلاقة وتسجيل العملية في اليومية وترحيل العملية إلى حسابات الأستاذ العام.

- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية.

- إجراء عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة

- ويعد استلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات تجرى عملية فرز وتصنيف لهذه المستندات وتمهيدا لتسجيل القيود والترحيل إلى الحسابات، فمثلا يقوم موظف الحسابات كما يقوم المحاسب بتوظيف وإجراء عملية التصنيف للمستندات بحسب تاريخها ونوعها تمهيدا لتسجيلها في دفاتر اليومية.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، "**تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص: 46-51.

– ترحل العمليات المالية إلى دفاتر الأستاذ المساعد ودفاتر الأستاذ العام، كما تستخدم دفاتر الأستاذ لتقديم ملخص من الأوضاع المالية بما فيها الرصيد الجاري للحسابات الفردية.

2-3- توليد المعلومات: إن الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات والمستفيدين الخارجين، بحيث يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين هما: القوائم المالية، التقارير المالية

2-3-1- القوائم المالية: يتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات تبدأ بإعداد ميزان المراجعة حيث يتم تصنيف أرصدة الحسابات في الأستاذ العام، ويدعى كذلك إحدى أهدافه هو السماح للمحاسب التأكد من أن الأرصدة المدينة الإجمالية للحسابات المتنوعة المساوية للأرصدة الدائنة الإجمالية للحسابات الأخرى، وعندما يتم إعداد ميزان المراجعة وتدقيقه، يتم وضع قيود التسوية اللازمة ومن تم يتم إعداد ميزان المراجعة آخر وهو ميزان المراجعة المعدل لأنه يعكس آثار كل قيود التسوية، ويتم اختيار ميزان المراجعة المعدل من أجل إثبات مساواة المبالغ الدائمة مع المدينة وإثبات دقة قيود التسوية، ويمكن الاستفادة من ميزان المراجعة المعدل في إعداد قائمة الدخل ثم يتم إعداد الإقفال لإغلاق كل حسابات المصاريف والإيرادات وتحويل مبلغ الدخل أو الخسارة الصافية إلى حساب حقوق الملكية المناسب ثم يتم إعداد الميزانية الختامية وأخيرا قائمة التدفقات النقدية وكل الجداول الملاحقة الأخرى.

2-3-2 التقارير الإدارية: يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي قادر على تزويد الإداريين بالمعلومات التشغيلية، التفضيلية حول الأداء مثلا: التقارير حول المخزون، الربحية، الأداء النسبي لكل مندوبي المبيعات، المتحصلات النقدية، الموازنات التخطيطية...إلخ وغالبا ما يتم الاعتماد عل كلا من المقاييس المالية التقليدية والبيانات التشغيلية للتقدير والأداء الأنسب والتام.

4-تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات:

إن الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير الرقابة الداخلية الكافية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

– تأكيد الدقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.

– تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفئ ودقيق، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.

– حماية أصول المؤسسة وبيانتها.

وتستخدم المؤسسة مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات وذلك بغية تحقيق الأهداف السابقة من أهم هذه الإجراءات:

- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات على تنفيذ الأعمال والأنشطة.
- الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.
- تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومأمونة.
- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي وأهميته

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الأهداف التي يسعى إليها نظام المعلومات المحاسبي وأهميته في المؤسسة الاقتصادية

1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين مختلفين، فقد يكون المستخدمين داخليين يعملون في كافة المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية، أو خارجين كالعملاء والجهات الحكومية وغيرهم، ونظرا للارتباط الكامل بين الهدف من إنتاج المعلومات وبين مستخدمي هذه المعلومات (فالأول يشتق من الثاني) فإنه ينبغي تناولهما معا، وفيما يلي أهم أهداف نظم المعلومات المحاسبية:[1]

1-1- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية: تقوم المؤسسة الاقتصادية يوميا بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية، وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات التبادل لها قيمة اقتصادية مثل بيع المنتجات، استلام النقدية من العملاء،أما العمليات غير المحاسبية والبيانات التي لا تعبر عن أي أحداث اقتصادية يتم تناولها في إطار نظم اخرى للمعلومات.

إن تشغيل البيانات يتضمن كل من التشغيل المحاسبي والعمليات غير محاسبية وهي عبارة عن نظم فرعية لنظام المعلومات المحاسبي، ويعمل كل نظام فرعي على تشغيل مجموعة من الخطوات لكل نوع من العمليات مع ملاحظة إمكانية وجود تداخل وترابط بين نظم التشغيل الفرعية.

[1] عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين اللطيف،" **نظم المعلومات المحاسبية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص ص:18-19.

1-2- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: تتخذ المؤسسة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة لتخطيط والرقابة على عمليات التشغيل، ويتحقق هذا الهدف من خلال تشغيل المعلومات.

1-3- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء: ينبغي أن تفحص الإدارة مدى وفاءها بمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية، والافصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها، لذلك تلجأ الإدارة إلى استغلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتقيم أداء المؤسسة.

2- أهمية نظام المعلومات المحاسبي:إن أهمية نظام المعلومات المحاسبية جعلت من الضرورة دراستها والاهتمام بها وذلك من أجل الآتي:[1]

فهم كيف يعمل نظام المعلومات المحاسبي لمعرفة:

- ✓ كيف تجمع البيانات عن أنشطة المؤسسة وأحداثها التجارية.
- ✓ كيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المؤسسة.

- يحتاج المدققون لفهم الأنظمة المستخدمة لإصدار القوائم المالية للمؤسسة.

- يحتاج المختصون في الضرائب لفهم المعلومات المحاسبية الخاصة بعملائهم وذلك ليكونوا واثقين من أن المعلومات المستخدمة لتخطيط الضريبي والتزام العمل مكتملة ودقيقة.

- نظام المعلومات المحاسبي هو وحده الذي يمكن للإدارة والجهات ذات الصلة بها من الحصول على صورة وضعية كاملة صحيحة عن المؤسسة.

- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

- يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة التقرب إلى حد ما إلى الصحة وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

[1] هشام بن حميدة، سارة دلاجة، **"أثر تطبيق نظام المعلومات المحاسبي على تحسين فعالية و كفاءة التدقيق الداخلي-دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر"**، مجلة أبحاث و دراسات التنمية،العدد01، جامعة بومرداس، بومرداس،2021،ص؟؟.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل أن نظام المعلومات بشكل عام يعتبر البصر الحسي التي تقوم عليه المؤسسة الاقتصادية إذ لا دوام لها دونه، باعتباره وسيلة اتصال تربط جميع الوظائف داخله وخارجها، كما يمثل الركيزة الأساسية بها وخاصة إذا اعتمد على النظم المساندة له كنظم دعم القرار، ونظم دعم الإدارة العليا والنظم الخبيرة، وهو في تغير مستمر لأن المعلومات الحديثة اليوم هي قديمة ومكلفة غدا، لذا فعلى نظام المعلومات أن يواكب التطور للحصول على المعلومات في الوقت المناسب وتشغيلها لصالح المؤسسة وهطا يؤكد ان سر نجاح هذه الأخيرة منبثق كذلك من نظام معلومات فعال تدفع بها المؤسسة إلى طريق النجاح والازدهار والرقي في المستقبل.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة المعلوماتية الفرعية في المؤسسة الاقتصادية وهو يتولى جمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات ذات الطابع المحاسبي والمالي في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها، ومن خصائصه انه يعتمد على مجموعة من الموارد المادية (أجهزة كمبيوتر وتكنولوجيا معلوماتية متنوعة) والموارد البشرية المؤهلة لتصميم وتشغيله، كما أنه يتفرع بدوره إلى مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام حسابات الدائنين ونظام حسابات المدينين والتقارير المالية وغير ذلك.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة وحدات (مثل وحدات تجميع البيانات، تخزين البيانات، نشر وتوزيع البيانات ووحدة التغذية العكسية) تتجمع كلها تحت إشراف وحدة مركزية لكل نظام.

وتتلخص الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي في جمع وتخزين البيانات ومعالجتها عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص وغيرها، بالإضافة إلى توليد معلومات مفيدة لإتخاد القرارات وتوفيرها للمستخدمين ثم تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات ونؤكد أيضا حماية تلك البيانات.

كما يمكن القول أن أهمية نظام المعلومات المحاسبي تتجلى من خلال الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها والمتمثلة أساسا في إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة وضمان الدقة في إعداد تلك التقارير وتقديمها في الوقت المناسب عند طلبها من قبل مستخدميها ثم تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات وتؤكد أيضا حماية البيانات.

كما يمكن القول أن أهمية نظام المعلومات المحاسبي تتجلى من خلال الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها والمتمثلة أساسا في إنتاج التقارير وتقديما في الوقت المناسب عند طلبها من قبل مستخدميها، بالإضافة إلى ضرورة توفير شروط الرقابة الداخلية لحماية أصول المؤسسة وتحقيق التوازن بين التكاليف التي تترتب عن النظام المحاسبي من جهة والأهداف المرجوة منه من جهة أخرى.

الفصل الثاني: عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وخصائصه

المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأركانه

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي وخطواته

المبحث الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتقييم الأداء المالي

المطلب الأول: استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأدوات أخرى

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

ينظر إلى عملية تقييم الأداء المالي – في المؤسسة الاقتصادية – على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاد القرار والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين أي لأنها عملية تقترب من الهدف الخاص للتحليل المالي، والأكثر من ذلك أنها تستخدم أدوات هذا الأخير وتحاول استقراء دلالات المؤشرات والنسب المالية وغير ذلك، لكي يتم اتخاد القارات لتصحيح مسارات الأنشطة في حالة انحرافها أو لتأكيد مساراتها إذا كانت سليمة وصائبة.

وسنحاول في ما يلي أن نوضح مفهوم عملية تقييم الأداء المالي وعلاقتها بناظم المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي تقنية ووسيلة ناجحة لتفادي المخاطر، التي تعرقل مسار المؤسسة وكذا لاتخاذ القرارات اللازمة وفي الأوقات المناسبة في مجال الأداء المالي وحتى في مجال الأداءات الأخرى.

ومن أجل توضيح مفهوم تقييم الأداء المالي سنبدأ بتعريف الأداء المالي، مع التركيز على شرح أبرز خصائصه، وبعد ذلك سننتقل إلى تعريف عملية التقييم التي يخضع لها هذا الأداء وشرح أركان هذه العملية ثم معاييرها وخطواتها الرئيسية في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وخصائصه

لقد قدمت للأداء المالي عدة تعاريف، وهو يمتاز بخصائص محددة كما هو موضح فيما يلي:

1- تعريف الأداء المالي:

من بين التعاريف التي تناولت الأداء المالي نذكر ما يلي:

يعتبر الأداء المالي " كأداة للمؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها ويساهم في اتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في الميادين المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" [1].

والأداء المالي هو كذلك عبارة عن "وصف لوضع المؤسسة الآني وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات و الموجودات والايرادات وصافي الثروة "[2].

كما أنه "تعبيرعن نشاطات الإدارة باستخدام مقاييس مالية معينة وأنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع الأنشطة المختلفة الأخرى"[3].

2- خصائص الأداء المالي:

من أبرز خصائص الأداء المالي نجد ما يلي:[4]

- هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة.

---

[1]- نبيلة قدور " **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية –دراسة عينة- من البنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أو لحاج، بويرة، 2019، ص15.

[2]- علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، "**إدارة البنوك** "، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص251.

[3]- ناظم حسن عبد السيد، "**محاسبة الجودة، مدخل تحليلي**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص134.

[4]- محمد محمود الخطيب، " **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص ص: 45-46.

– هو أداة لتدارك التغيرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدوق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو كثرة الديون و القروض ومشاكل العسر المالي وغير ذلك، وبالتالي تنذر الإدارة للعمل على معالجة الخلل ونقاط الضعف.

– هو أداة لتحفيز العاملين لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

– تعبر المؤسسات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء، من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية، بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى لها تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأركانه

هنالك الكثير من التعاريف التي قدمت لتقييم الأداء المالي، وهو يتطلب أن تتوفر فيه أركان معينة وذلك ما سيتم تبيانه فيما يلي:

1- تعريف تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه " قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكما على إدارة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة، وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة نفسها".[1]

ويعرف كذلك: "على أنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة".[2]

2- أركان تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي ترتكز على الأركان الأساسية التالية:[3]

2-1- وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير): فعملية تقييم الأداء لاتوجد إلا عند وجود أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة و ما

[1]– نصر حمود مزنان فهد، " **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص28.

[2]– مريم التواتي،" **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مداخلة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبةالتسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة 02، 2017، ص03.

[3]– شباح حمزة، " **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، 2014، ص72.

تتضمنه من قواعد وضوابط، و كذلك التكاليف النمطية و معدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء المالي.

2-2- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مديرين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.

2-3- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مواجهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

2-4- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما، يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الدي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح، نوع التصحيح المطلوب، أخذًابعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي وخطواته

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي أن تتوفر المعايير اللازمة التي تستند إليها هذه العملية وهي تستدعي كذلك أن يتم تنفيذها على مراحل متتالية، كما هو موضح فيما يلي:

1- معايير تقييم الأداء المالي:

هناك أربعة معايير رئيسية لتقييم الأداء المالي هي:[1]

1-1- المعايير التاريخية: وتكون مستمدة من فعاليات المؤسسة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة، لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عنمواطن الضعف لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمهاواسنادها، وكذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

1-2- المعايير القطاعية (الصناعية): يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة الأداء ومتابعه دوريًا خاصة إذا كانت المؤسسة المعينة

[1]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، " **إدارة البنوك" (مدخل كمي واستراتيجي)**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص: 238-239.

تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المؤسسات موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتوجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي..... إلخ.

1-3- المعايير المطلقة: وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة بنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.

1-4- المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها، من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمؤسسة المعينة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2- خطوات تقييم الأداء المالي: تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[1]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل*، حيث أنه من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية، المتعلقة بأداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية و نسبالسيولة والنشاط والرفع الماليوالتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

---

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص52.

* تعتبر هذه القوائم ذات الطابع المحاسبي و المالي من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي توجه للاستخدام و الاستغلال في عملية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتقييم الأداء المالي

بعد أن قمنا في المبحث السابق بتوضيح مفهوم تقييم الأداء المالي سننتقل فيما يلي إلى تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية تقييم الأداء المالي وبالتالي الكشف عن أهمية الدور الذي يؤديه هذا النظام في تلك العملية، على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المحاور الرئيسية التالية:

- محور أول لتوضيح أهم استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في عملية تقييم الأداء المالي.
- محور ثاني مخصص لشرح آليات تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية التي تتطلب استخدام جزء من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.
- محور ثالث مخصص لشرح آليات تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأدوات أخرى وهي تتطلب بدورها استخدام جزء من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي

توجه مخرجات* نظام المعلومات المحاسبي، والمتمثلة أساسا في الميزانية المحاسبية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية (وكل الجداول والمعلومات ذات الطابع المحاسبي والمالي المرفقة الأخرى)، إلى الاستخدام والاستغلال من قبل عدة أطراف، سواء كان ذلك في ظل ظروف عدم التأكد أو كذلك في ظروف التأكد، التي قد تتصف بها البيئة التي تنشط فيها المؤسسة الاقتصادية.

وذلك ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1- الأطراف المستخدمة لنظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي:

" إن الغرض الأساسي للمحاسبة يتمثل في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، و المحاسبة ليست هي الغاية، لكنها الوسيلة التي يمكن من خلالها التوصل للغاية، ويتمثل المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي في القرار الذي يتم التوصل إليه باستخدام المعلومات المحاسبية، بغض النظر عما إذا كان هذا القرار يتم اتخاذه من قبل أي من الملاك، الدائنين، الأجهزة التنظيمية الحكومية، اتحادات العمال أو من قبل العديد من المجموعات الأخرى التي يتوفر لها الاهتمام بالأداء المالي للمؤسسة"[1]

*مع العلم أن هذه المخرجات تتميز كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بدقتها ومصداقيتها العالية وكذلك بسهولة وسرعة الحصول عليها من قبل مستعمليها في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

[1]- روبرت ميجزواخرون، " **المحاسبة أساس لقرارات الأعمال**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص21.

وعلى العموم يمكن تصنيف مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي، في إطار تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين، علما أن احتياجات هؤلاء تختلف من فئة إلى أخرى، تبعا لاهتمامات كل فئة وكل فرد في نفس الفئة، وكذلك حسب نوعية القرار الذي يراد اتخاذه.

1-1- الأطراف الخارجية:[1]

يتمثل المستخدمين الخارجيين للمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي، في الأفراد و المؤسسات الأخرى التي لها مصالح مالية في التقرير عن المؤسسة ولكنهم لا يتدخلون في العمليات التشغيليةاليومية ومن هؤلاء المستخدمين للمعلومات نجد الملاك، الدائنون، اتحادات العمال، الهيئات التجارية والجمهور العام، ولكل مجموعة من هؤلاء المستخدمين احتياجات خاصة من المعلومات حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم في ضوء ما تم التقرير عنه بواسطة المؤسسة فمثلا يحتاج العملاء الذين يقومون بشراء منتجات إلى معلومات تسمح لهم بتقدير جودة المشتريات ومدى جدية المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، وتتمثل مصالح الجمهور العام في مدى التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومصالح الهيئات الحكومية مثل مصالح هيئة التجارة، يمكنها أن تحدد مدى التزام المؤسسة بالقواعد التنظيمية التي تضعها وزارة التجارة مثلا.

وفي الواقع من الصعب إن لم يكن من المستحيل توفير المعلومات التي تلبي احتياجات هذه المجموعة المتنوعة، من المستخدمين في شكل واحد للمعلومات المالية لذلك يتم تخصيص التقرير المالي الخارجي لتلبية الاحتياجات من المعلومات خاصة لاثنين من المجموعات الأساسية ويتمثلان في المستثمرين والدائنين.

وتتلخص المعلومات المالية لكل من المستثمرين والدائنين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المعلومات المالية التي يحتاجها المستثمرين والدائنون من نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية

المعلومات	المستثمرون	الدائنون
- العائد على الاستثمار. - استرداد الاستثمار.	- توزيعات دورية سنوية على سبيل المثال. - بيع الملكية في تاريخ مستقبلي.	- فائدة دورية شهريا على سبيل المثال. - استرداد مبلغ القرض في تاريخ مستقبلي.

المصدر: روبرت ميجز واخرون، مرجع سابق، ص24.

[1]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص: 23-27.

2-1- الأطراف الداخلية:[1]

تستخدم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق أهداف المؤسسة عامة، عن طريق دعم متخذي القرارات في هذه الأخيرة، ويعمل هؤلاء على انتاج واستخدام هذه المخرجات على نطاق واسع.

فمثلا حتى يمكن تنفيذ جدول الإنتاج، تصمم المؤسسة نظاما للمعلومات المحاسبية للموردين يوضح فيه تفاصيل خطط الإنتاج، وتقوم المؤسسة بمشاركة هذه المعلومات مع الموردين الذين يتعامل معهم حتى يتمكنوا من مساعدتها على تحقيق أهدافها.

وهكذا على الرغم من أن من قام بإنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية الإدارية في هذه الحالة هو أحد متخذي القرار الداخليين، فإن من تسلم هذه المعلومات هو أحد متخذي القرار الخارجيين، ومع ذلك فإن هناك بعض المعلومات الإدارية التي لا يمكن اتاحتها لمتخذي القرار الخارجيين لأنها تمثل أسرار المؤسسة كالخطط الطويلة الأجل، نتائج البحوث والتطوير، تفاصيل الموازنة الرأسمالية، الاستراتيجيات التنافسية، والتي تمثل معلومات استراتيجية يتحدد على أساسها مصير المؤسسة.

ويستخدم كافة العاملين بالمؤسسة المعلومات المحاسبية بدءا من أدنى المستويات حتى المدير التنفيذي فكل العاملين يحصلون على أجر مقابل العمل، ويتم استخراج الشيكات الخاصة بالأجور من خلال نظام المعلومات المحاسبي، و مع ذلك تختلف درجة الاستخدام و بالتحديد تختلف درجة الاشراك في تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وعلى العموم يمكن القول أن المستخدمين الداخليين لنظام المعلومات المحاسبي هم مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المدير المالي، نواب الرئيس (لنظم المعلومات، للموارد البشرية، للشؤون المالية.....الخ)، مدير وحدة العمل، مدير المصانع، مديري المتاجر ومراقب خطوط الإنتاج و غيرهم، ولكل واحد أهدافا مختلفة يتم تحديدها لمساعدة المؤسسة على تحقيق استراتيجياتها ومهامها العامة.

2- استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في ظل ظروف عدم التأكد:

تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في ظل ظروف عدم التأكد و المخاطرة و المنافسة التي تتميز بهما بيئة الأعمال المعاصرة و من المعروف أنه " كلما زادت كمية وقيمة المعلومات في الموقف القراري كلما أدى ذلك إلى انخفاض درجة المخاطرة في اتخاذ القرار وفي إمكانية التأثير في درجة تفضيل المخاطرة، و المخاطرة عادة عند المؤسسة تتمثل في تحقيق ربح أقل من الربح المستهدف، أو إمكانية تحقيق خسائر، لذلك فإن متغيرات تحليل وقياس المخاطرة على مستوى المؤسسة هي التي يمكن أن تعكس احتمال تغير الربح

[1]- محمد أبوناصر، جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**"، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص6.

بالسالب، وفي المؤسسات المالية يتم عادة الأخذ بمفهوم صافي الربح بعد الضريبة كمتغير أساسي لتحليل المخاطرة"[1].

كما يمكن للمعلومات المحاسبية أن تلعب دورا هاما في مجال تخفيض درجة المخاطرة من خلال تفعيل دور الإفصاح المحاسبي، فحسب هذا المبدأ يجب أن تشمل القوائم المالية جميع المعاملات الاقتصادية و المالية و التي بدورها تجعل هذه القوائم تعبر بصورة عادية عن الوضع المالي، بما يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك ، و بالتالي يساعد على تقليص قيمة المعلومات الخاصة لدى الإدارة و زيادة قيمة المعلومات لدى الملاك و المستثمرين الحاليين أو المرتقبين وذلك يؤدي إلى الحد من الممارسات غير السليمة للإدارة، وهذا يعني أن هناك دور غير مباشر يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية و الإفصاح عنها في تخفيض درجة وحدة المخاطر، سواء كانت هذه الأخيرة مخاطر عامة (منتظمة) أو مخاطر خاصة (غير منتظمة).

و بالنسبة لمتخذي القرارات، في المؤسسة الاقتصادية تتمثل المخاطرة عموما في احتمال تحقق عائد (ربح) أقل من المستهدف، أو إمكانية تحقق خسائر نتيجة لحدوث تغيرات غير متوقعة وغير ملائمة، لذلك فإن

متغيرات تحليل وقياس المخاطرة، هي التي يمكن أن تعكس احتمال تغير الربح بالسالب، مع العلم أن المعلومات الخاصة بالربح المحاسبي وغيرها من المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي بجودة عالية يمكن أن تساعد على تقديم درجة المخاطرة المنتظمة للسهم الواحد.

وبالإضافة إلى ذلك فإن عدة مؤشرات ونسب مالية مثل:[2]

- درجة تباين الربح المحاسبي.
- حجم الأصول.
- معدّل نمو الأصول.
- نسب السيولة.
- نسبة الرفع المالي، .....إلخ

تساعد كذلك على تحليل وفهم الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة معينة من النشاط في ظل ظروف عدم التأكد خصوصا.

[1]– حسين القاضي، سوسن حليوني، " **مبادئ المحاسبة**"، دار زهران للنشر التوزيع، عمان، 1997، ص37.

[2]– السيد عبد المقصود دبيان واخرون، " **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**"، جامعة الإسكندرية، 2005، ص13.

3- استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في ظل ظروف التأكد:

نظرا لصعوبة عملية اتخاذ القرار وما يمكن أن تتصف به من تعقيد خاصة في حالة تعدد البدائل و الظروف موضع التقييم فإن الأمر يستلزم التعرف على أهم النماذج التي يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات كما يستلزم الأمر ضرورة التعرف على دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في التأثير على اتجاهات متخذي القرارات ، وتتميز حالة التأكد بكون " العلاقة بين النسب و النتيجة تكون شبه معروفة مسبقا، أي أن كل فعل معروف بكونه يكاد يحدث وكل سبب سيقود بشكل مباشر إلى نتيجة، والنتائج قابلة للتحديد أو التوقع"[1]، لذلك فإن تقييم البدائل المتاحة للمحلّل يعتمد على النتائج المتمثلة بالعوائد، وفي هذه الحالة يمكن استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لإجراء عدة دراسات أو تحاليل تستدعي قياس عدة مؤشرات ونسب مالية مثل:

- مؤشرات التوازن المالي.
- النسب المالية (نسب السيولة، نسب التمويل، نسب النشاط ونسب المردودية).
- تحليل الرفع المالي.
- تحليل نقطة التعادل.
- تحليل التدفقات النقدية.

بالإضافة إلى:

- تحليل الرفع المالي.
- تحليل نقطة التعادل.
- تحليل التدفقات النقدية.
- تحليل المخزونات.....إلخ.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال اجراء تحليل مالي من منظور السيولة والاستحقاق لهذه الأخيرة، وذلك بالاعتماد على الأدوات المالية المتمثلة في النسب المالية التي تتطلب بدورها وتعتمد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي *.

وفي هذا الإطار تستخدم عادة النسب المالية التالية:

1- نسب السيولة:تنقسم نسب السيولة إلى أنواع، أهمها:

[1]- حسين القاضي، سوسن حليوني، مرجع سابق، ص37.

1-1- نسب التداول:

وتحسب كما يلي:[1]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

حيث تسمى كذلك بنسبة "السيولة العامة"، وتقيس عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة التي تستحق سدادها خلال سنة مالية، أي أنها تقيس مدى قدرة الأصول المتداولة على تسديد هذه الأخيرة على المدى القصير.

1-2- نسبة السيولة السريعة:

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:[2]

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة X 100

حيث تسمى كذلك بنسبة السيولة المختصرة، وتقيس مدى مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها السائلة، وفي هذه الحالة يستبعد المخزون من الأصول المتداولة، وذلك لأن المخزون لا يمكن تحويله إلى سيولة بسهولة وبسرعة في الغالب.

1-3- نسبة السيولة الجاهزة:

أما هذه النسبة فتساوي ما يلي:[3]

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة 100X

حيث تبين مدى قدرة المؤسسة قصيرة الآجال بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط وتسمى كذلك بنسبة السيولة النقدية.

* القوائم المالية، مثل الميزانية المحاسبية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة و الجداول الملحقة الأخرى.

[1]- عبد الحليم كراجة واخرون، "**الإدارة والتحليل المالي، أسس، مفاهيم، تطبيقات** "، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص

[2]- عبد الوهاب يوسف أحمد،"**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، دار جامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص95.

[3]- مبارك لسلوس، " **التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص45.

1-4- نسبة رأس المال العامل

تحسب نسبة رأس المال العامل كالآتي:[1]

نسبة رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة) / صافي المبيعات X 100

حيث يعرف صافي رأس المال العامل بأنه " الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة"[2]

أما نسبة رأس المال العامل فتعرف بأنها قسمة صافي رأس المال العامل على صافي المبيعات "اي أنها تقيس مقدار السيولة إلى المبيعات"[3].

2 – نسب التمويل:

تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

وهي " تقيس هذه النسب أيضا المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وتبين الارتباط الموجود بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليه، وعليه فإن حساب النسب

المالية المتعلقة بالتمويل تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة"[4]، ويمكن قياسها كما يلي:

2-1- نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى الرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان، وتحسب بالعلاقة التالية:[5]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية × 100

[1]– أسعد حميد العلي، " **الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2012، ص 82.

[2]– عقل مفلح، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي النشر والتوزيع، عمان، 2008، ص215.

[3]– أسعد حميد العلي، مرجع سابق، من: 82.

[4]– أنفال حدة خبيزة، "**تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص36.

[5]– مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 45.

ويكون رأس المال العامل سالب، إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة في هذه الحالة قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.

2-2- نسبة التمويل الخاص:

إن هذه النسبة تعكس "مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة"[1].

وتحسب كما يلي:[2]

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة X 100

2-3 نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى "وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية"[3].

وتحسب بإحدى الطريقتين التاليتين:[4]

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون × 100
او
نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الخصوم × 100

حيث أنه كلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

[1]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص46.

[2]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص46.

[3]- أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص38.

[4]- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص42.

2-4- نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، حيث تبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وتصاغ كما يلي:[1]

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول × 100

حيث كلما كانت الديون صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية للموجودات بالنقصان.

3- نسب النشاط:

وضعت نسب النشاط لتقيس فاعلية المؤسسة في إدارة أصولها وهناك نسب عديدة تركز كل منها على إدارة بلد محدد من بنود الأصول في الميزانية ومنها على الخصوص:

3-1- معدل دوران الحسابات المدينة:

وتحسب كما يلي:[2]

معدل دوران الحسابات المدنية = صافي الحسابات الآجلة / متوسط إجمالي الحسابات المدينة

ويعني هذا المعدل كم مرة تحصل فيها هذه الحسابات وسرعة تحصيلها، ولمعرفة متوسط فترة التحصيل أي عدد أيام تحصيل المبيعات الآجلة يمكن استعمال النسبة التالية:[3]

فترة التحصيل = 360 يوم / معدل دوران الحسابات المدينة

3-2-معدل دوران الحسابات الدائنة:

ويقاس كالآتي:[4]

معدل دوران الحسابات الدائنة= صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين

[1]- انفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص 39.

[2]- خالد توفيق الشمري، "**التحليل المالي والاقتصادي فى دراسات تقييم وجودة المشاريع**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص 64.

[3]- دريد كامل آل الشيب ، "**مبادئ عن الادارة المالية**"، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 65.

[4]- منير شاكر محمد، وآخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر،عمان، 2005، ص 78.

وتظهر هذه النسبة معدل دوران الدائنين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد أي فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة من قبل الدائنين.

ويحسب متوسط فترة التسديد كما يلي:[1]

متوسط فترة التسديد = 360 يوم / معدل دوران الدائنين

ويجب على المؤسسة إجراء مقارنة بين الفترة الممنوحة للمدينين والفترة المتحصل عليها من الدائنين فإذا كانت الفترة الممنوحة للمدينين أقل من الفترة المتحصل عليها من الدائنين يكون وضع المؤسسة جيد خاصة من ناحية السيولة المالية، والعكس صحيح.

3-3- معدل دوران المخزون:

ويطلق على هذه النسبة أيضا معدل الانتفاع من المخزون، وتحسب هذه النسبة كما يلي:[2]

معدل دوران المخزون = المبيعات / المخزون السلعي

حيث يقيس عدد مرات استخدام المخزون فترة زمنية ويوضح مدى حركة المخزون السلعي خلال تلك الفترة.

3-4- معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام المؤسسة للأصول، وهو يحسب كالآتي:[3]

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / الأصول الثابتة

3-5- معدل دوران مجموع الأصول:

ويحسب كما يلي:[4]

معدل دوران مجموع الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول

[1]- نفس المرجع الألف الذكر، ص 78.

[2]- عدنان ثابت النعيمي، " **الادارة المالية النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة النشر والتوزيع عمان، 2007، ص105.

[3]- عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سابق، ص96.

[4]- أحمد محمد غنيم، "**الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2008، ص84.

حيث يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الأصول لتحقيق هدفها في المبيعات وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، بل يختلف هذا المعدل من صناعة إلى أخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، ونوعية المنتج فإذا وجد لدينا معدل عام للصناعة فإنه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

4- نسب المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطه وهي العلاقة بين النتائج التي تحققها والوسائل المستخدمة في ذلك خلال فترة معينة من النشاط.

ومن أبرز نسب المردودية نجد:

4-1- نسبة المردودية التجارية:

وتحسب كما يلي:[1]

نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم × 100

حيث تدرس هذه المردودية وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم تقيس الأداء في المؤسسات وتسمى كذلك بهامش الربح الصافي.

4-2 نسبة المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الوسائل التي استعملتها بحيث قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو نتيجة الاستغلال، أو كذلك نتيجة الدورة الصافية مضافة إليها التكاليف المالية، أو أيضا نتيجة الدورة الصافية فقط.

أما الوسائل المستخدمة من أجل الحصول على إحدى هذه النتائج، فهي في أغلب الحالات تتمثل في مجموع الأصول (الصافية).

وعلى هذا الأساس يمكن أن تستعمل عدة نسب لقياس المردودية الاقتصادية من أهمها:

نسبة المردودية الاقتصادية =[2] الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الأصول (الصافية) × 100

نسبة المردودية الاقتصادية =[3] نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول (الصافية) × 100

[1]- مليكة زغيب، ميلود بو شير، مرجع سابق، ص 87.

[2]Pierre Conso : **« La gestion Financière de L'entreprise »** ; [7eme] edion ; Dalloz, Paris ; 1985 ; P251.

[3]Bernard colasse : **« Gestion Financière de l'entreprise »** P.U.F ; Paris ; 1982 ; P97.

نسبة المردودية الاقتصادية =[1] نتيجة السنة المالية + التكاليف المالية / مجموع الأصول الصافية × 100

نسبة المردودية الاقتصادية =[2] نتيجة السنة المالية (مجموع الأصول (الصافية) × 100

بحيث "تعبر المردودية الاقتصادية عن قدرات الاستغلال للمؤسسة"[3].

ويمكن أن تحسب أيضا بالعلاقة التالية:[4]

المردودية الاقتصادية = معدل دوران الأصول X هامش الربح الصافي

حيث أن:

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال (خارج الرسم)/ الأصول (الصافية)

هامش الربح الصافي = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال (خارج الرسم) (أو المردودية التجارية)

4-3- نسبة المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

وهي تحسب كما يلي:[5]

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصةX100 (أو مردودية الأموال الخاصة)

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كانت النتيجة مرتفعة كلما كان أفضل للمؤسسة وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

[1]Depallens.G : « **Gestion Financière de l'entreprise** » ; Sirey ; Paris ; 1999 ; P205.

[2]Bernard colasse:« **la centabilité de l'entreprise** »3éme édition ; DUNOD ; Paris ; 1982 ; P44.

[3]- محمد امين عكوش،"**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03-، الجزائر، 2011، ص 52.

[4]- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 88.

[5] -Rachid KHalaiFI : «**L'analyse de compte de résultat**» ; les édition d'organation, Paris, 1985, P352.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأدوات أخرى

يمكن كذلك استخدام مؤشرات التوازن المالي لإجراء تحليل مالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور السيولة والاستحقاق، بالإضافة إلى استخدام أدوات أخرى تتطلب كلها، أن تتوفر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (من قوائم مالية وملاحق أخرى مختلفة) ومن أهم هذه الاستخدامات نذكر ما يلي:

1- مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم الأداء المالي، وتشمل على الخصوص ما يلي:

1-1- رأس المال العامل:

" يعبر رأس المال العامل عن ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة"[1]

ومن أهم أشكاله نجد:

1-1-1 رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه:" ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات (المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة"[2] ويحسب بطريقتين هما: [3]

- **طريقة أعلى الميزانية:** وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، أي:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- **طريقة أسفل الميزانية:** وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي = (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) - الديون قصيرة الأجل

[1]Pierre Conso, la vaud R, "**Fond de roulement et politique financière** »,2eme édition,pordas, Paris,1982, p08.

[2]- اليمين سعادة،"**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009،ص 59.

[3]- نفس المرجع الأنف الذكر، ص 59

1-1-2 رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة.

ويحسب كما يلي:[1]

- من أعلى الميزانية

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية

رأس المال العامل الخاص =الأصول المتداولة– مجموعالديون

1-1-3 رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي:[2]

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال الخاص

1-1-4 رأس المال العامل الإجمالي:

و هو يساوي مجموع الأصول المتداولة أي:[3]

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة أو كذلك رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

وبالتالي يمكن كتابته كما يلي:[4]

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل = رأسالمال العامل الإجمالي - الديون القصيرة الأجل

ومنه:

[1]– مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص50.

[2]– نفس المرجع الآنف الذكر، ص50

[3]– اليمين سعادة، مرجع سابق، ص61.

[4]– نفس المرجع الآنف الذكر، ص61.

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون قصيرة الأجل

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل الصافي وهي:[1]

- **رأس المال العامل الصافي موجبFR >0**، يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تحويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- **رأس المال العامل الصافي معدوم FR=0**،في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

- **رأس المال العامل الصافي سالبFR <0**،في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

1-2 احتياجات رأس المال العامل:

تولد الاحتياجات المالية للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياجات في رأس المال العامل.

وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى نوعين هما:[2]

1-2-1- الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال:

تمثل الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال والموارد الدورية للاستغلال وتحسب كما يلي:

الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال = الاستخدامات للاستغلال – الموارد للاستغلال

[1]- الياس بن علي، يوسف قريشي،"**التسيير المالي والإدارة المالية**"، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص83

[2]- ناصر دادي عدون واخرون، "**دراسة الحالات في محاسبة ومالية المؤسسة**"، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص75.

1-2-2 الاحتياجات في رأس المال خارج الاستغلال:

وتعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي تحسب عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال، وذلك كما يلي:

الاحتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

وبالتالي فإن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي هو:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

1-3 الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها "مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه من مبالغ سائلة"[1]

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:[2]

الخزينة =القيم الجاهزة - السلفات المصرفية أو الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

نلاحظ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة في حالة كون المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

- الحالات الممكنة للخزينة:

على العموم يمكن أن تأخذ الخزينة إحدى الحالات التالية:

- الحالة الأولى:

الخزينة الصفرية: تعتبر هذه الحالة هي المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

---

[1]- اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 66

[2]- مبارك لسلوس،"**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2004،ص35

*مثل تحليل الرفع المالي، تحليل نقطة التعادل ، تحليل التدفقات النقدية (الخزينة) تحليلالمخزونات ، ... إلخ

- الحالة الثانية:

الخزينة موجبة: في هذه الحالة يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

- الحالة الثالثة:

الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، ومنه تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية للتغطية الاحتياجات المتزايدة.

2- أدوات أخرى:إلى جانب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، يمكن استخدام عده أدوات* أخرى في إطار عملية تقييم الأداء الماليللمؤسسة الاقتصادية، بحيث يستدعي ذلك أن يتم استغلال المعلومات المحاسبة والمالية وغيرها من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ومن أهم هذه الأدوات يمكن ذكر ما يلي:

- تحليل الرفع المالي:

يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وبعبارة أخرى هل أن لجوء المؤسسة إلى الاقتراض يزيد أو يخفض من مردودية الأموال الخاصة.

ففي حالة اللجوء الى الاستدانة وحققت نتيجة اقتصادية أكثر من تكلفة الاستدانة يعود هذا الفائض على المساهمين و يرفع بذلك مردودية الأموال الخاصة وهذه الخاصية سمي بأثر الرافعة، وكقاعدة عامة يمكن القول أن المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية مضافا إليها أثر الرفع المالي، أي:[1]

$$rf = re + EL$$

حيث أن:

$$EL = \frac{D}{cp}(re - i)$$

علما أن:

D: الديون (الطويلة و المتوسطة و القصيرة).

Cp: الأموال الخاصة.

I: معدل الفائدة في المتوسط.

Rf: المردودية المالية.

*مثل تحليل الرفع المالي، تحليل نقطة التعادل ، تحليل التدفقات النقدية (الخزينة) تحليلالمخزونات ، ... إلخ

[1]- G. DEPALLENS; opcit; P322.

Re: المردودية الاقتصادية.

EL: أثر الرفع المالي.

ومنه:

$$rf = re + \left[\frac{D}{cp}(re - i)\right]$$

وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدل الضريبة على الأرباح (T) فإن:

$$rf = [re + \frac{D}{cp}(re - i)](1 - T)$$

وذلك يعني أنه:[1]

أولا: إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (re) موجبة، فإن نسبة المردودية المالية (rf) تتحدد بالدرجة الأولى تبعا لإشارة المقدار (re–i) بحيث:

* حين يكون (re–i) موجبا أي في حالة ما إذا كانت المردودية الاقتصادية (re) أكبر من معدل الفائدة، المتوسط (i)، فإن المردودية المالية (rf) ستزداد كلما زادت نسبة المديونية الكلية $(\frac{D}{K})$، وبالتالي يكون أثر الرفع المالي إيجابيا، وعندئذ يمكن للمؤسسة أن تستمر في الاقتراض لكي ترفع أكثر مستوى المردودية المالية (rf).

* أما حين يكون (re–i) سالبا، أي في حالة ما إذا كانت المردودية الاقتصادية (re) أصغر من معدل الفائدة، المتوسط (i)، فإن المردودية المالية (rf) ستنخفض كلما زادت نسبة المديونية الكلية $(\frac{D}{K})$، وبالتالي يكون أثر الرفع المالي سلبيا،فلا يمكن عندئذ للمؤسسة أن تستمر أكثر في الاقتراض، بل يجب عليها أن تتوقف عن ذلك فورا لكي ينخفض أكثر مستوى المردودية المالية.

ثانيا: أما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (re) سالبة فإن نسبة المردودية المالية ستكون بالضرورة سالبة هي الأخرى، وذلك بغض النظر عن معدل الفائدة المتوسط (i) ونسبة المديونية الكلية $(\frac{D}{K})$.

[1]- Ibid, R323.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر الأداء المالي أحد أنواع الأداء، وهو تحديدا يمثل مدى مساهمة أنشطة المؤسسة الاقتصادية في خلق القيمة أو مدى فعاليتها في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف، فمن خصائصه أنه يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق تلك الأهداف ويوفر مجموعة من المعلومات التي تجعلها قادرة على معرفة وضعها المالي ويحدد مركزها الانتمائي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وغير ذلك.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي جزءا متن سلسلة المهام الإدارية المتواصلة (خاصة على مستوى الوظيفة المالية) التي تشمل مجموعة من الاجراءات التي ترمي الى التأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة مسبقان اي أن هذه لعملية تهتم بالتحقق من بلوغ الأهداف المسطرة وبالتالي تتركز على عدة اركان مثل ضرورة وجود تلك الأهداف ثم قياس الأداء الفعلي ومقارنة بها من أجل اتخاد القرارات اللازمة لتصحيح الاخطاء والانحرافات غير الملائمة وتفادي تكرارها في المستقبل.

وتمر عملية تقييم الأداء المالي بخطوات متتالية، يحث تبدأ بالحصول على مجموعة القوائم المالية (الميزانية المحاسبية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة،...إلخ) التي تتبر من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ومصدرا أساسيا لهذه العملية، ثم الشروع في قياس مختلف المؤشرات والنسب المالية وغيرها ومقرنتها بالأهداف (المعايير) وبعد ذلك وضع التوصيات الضرورية تبعا للنتائج المترتبة عن عملية التقييم، لمعالجة نقاط الضعف وضمان عدم تكرارها في المستقبل.

وعلى هذا الأساس فإن نظام المعلومات المحاسبي يستخدم بفعالية وكفاءة من خلال مخرجاته التي تمتاز بجودتها العالية (صادقة دقيقة يمكن تداولها والحصول عليها بسرعة) في تقييم الاداء المالي، سواء كان ذلك في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد.

الفصل الثالث: دراسة حالة "مؤسسة قاردن كلين"

تمهيد

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي وعلاقاته بتقييم الأداء المالي في " مؤسسة قاردن كلين"

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي (وهو المتغير الأول، المستقل) وشرحنا في الفصل الثاني عملية تقييم الأداء المالي (وهي المتغير الثاني، التابع الأول) سنقوم في هذا الفصل التطبيقي بدراسة العلاقة السببية بين هذين المتغيرين وتحديد طبيعة ومدى أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المتغير الأول (نظام المعلومات المحاسبي) في تحقيق المتغير الثاني (عملية تقييم الأداء المالي) في المؤسسة موضوع الدراسة ومن أجل القيام بهذا العمل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المحورين الرئيسيين التاليين:

-المحور الأول: مخصص لتقديم المؤسسة موضوع الدراسة.

-المحور الثاني: مخصص لدراسة واقع نظام المعلومات المحاسبي ومدى مساهمته في عملية تقييم الأداء المالي في هذه المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

يجدر بنا من الناحية الموضوعية أن نستهل هذا الفصل بتقديم المؤسسة موضوع الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها ومراحل تطورها ثم موقعها الجغرافي، بالإضافة إلى تحديد نشاطها وأهدافها ثم شرح هيكلها التنظيمي وحجمها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

عرفت المؤسسة موضوع الدراسة عدة تطورات مند نشأتها، وهي تحتل موقعا جغرافيا مميزا كما هو موضح فيما يلي:

1- نشأة المؤسسة:

شرع في إنجاز المؤسسة خلال سنة 2006، وكانت بداية نشاطها في سنة 2007، حيث اعتمدت في البداية على آلات تشغل يدويا، ثم تم تهيئة هذه الآلات في سنة 2008 لتصبح نصف آلية، وظل الأمر على هذا الحال إلى غاية سنة2011 حيث قامت المؤسسة بتوسيع طاقتها الإنتاجية ببناء وتشغيل وحدة إنتاجية أخرى على مستوى منطقة الحدادة، كما أن المؤسسة قامت بتأهيل عشرات الآلات الجديدة بجعلها آلية بشكل كامل في سنة 2016.

وتعتبر مؤسسة " قاردن كلين" من شركات الأشخاص التابعة للقطاع الخاص، حيث أن صيغتها القانونية هي تحديدا، شركة التضامن (SNC) برأس مال اجتماعي يقدر مند سنة 2018 ب140.000.000 دج.

2- موقع المؤسسة:

تقع المؤسسة، موضوع الدراسة، في منطقة الحدادة جنوب غرب مدينة جيجل، وهي تبعد عن الطريق الوطني رقم (27)، الرابط بين مدينتي جيجل وبجاية ب 01كلم، وعن الطريق الوطني

رقم (27) الرابط بين مدينتي جيجل و قسنطينة ب 03كلم*، كما لا تفصلها عن ميناء جن جن و مطار "فرحات عباس" سوى 14كلم و 16كلم على توالي.

* وهي نفس المسافة الفاصلة بين المؤسسة والمحطة الرئيسية بالسكة الحديدية الواقعة في المدخل الشرقي لمدينة جيجل.

و هذا الموقع الجغرافي المميز، بالقرب من التجمعات السكانية الكبرى الهامة و بالقرب كذلك من طرق المواصلات الرئيسية (البرية و السكة الحديدية، الجوية والبحرية)، يسهل كثيرا اتصال المؤسسة بمختلف أسواقها(أسواق عوامل الإنتاج من رأس مال و أيادي عاملة و تجهيزات إنتاجية و مواد أولية و كذلك أسواق تصريف المنتجات)، مما يعتبر عاملا إيجابيا ومشجعا على تحقيق النتائج الإيجابية.

وللعلم فإن المؤسسة تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 14500 متر مربع، موزعة على النحو التالي:

- 8500 متر مربع مغطاة، وهي تضم مباني صناعية، تجارية، إدارية و اجتماعية.
- 6000 متر مربع هي مساحة غير مغطاة، وتشمل على طرقات و ممرات، و كذلك حظائر لتوقف المركبات بمختلف أنواعها كوسائل النقل، وجزء يستعمل كمخازن إضافية للمواد الأولية و المنتجات (في الهواء الطلق).

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة

تنتمي المؤسسة موضوع الدراسة إلى القطاع الثاني (الصناعة)، وتحديدا إلى فرع "إنتاج مواد الصيانة والمنظفات"، بحيث تتمثل أهم مدخلاتها في عملية الإنتاج من المواد الأولية وأهم منتجاتها فيما يلي:

1- أهم المواد الأولية للمؤسسة:

وهي تتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم (02): أهم المواد الأولية لمؤسسة "قاردن كلين "-جيجل-

و.ق: دج

نوع المادة الأولية	قيمة المشتريات (لسنة2022)
Texapon	89865600.00
Butil glical	54302900.00
Acid sulfonique	71971000.00
Hupochloute clesodiaume	12073300.00
Parfum	64424400.00

المصدر: مصلحة التموين في المؤسسة موضوع الدراسة

حيث تقوم بشراء موادها الأولية من مجموعة من الموردين مثل:

***أهم الموردين المحليين:**

- مؤسسة " general emballage " بالجزائر العاصمة.

*** أهم الموردين الأجانب:**

- مؤسسة " givaudan " بإنجليترا.
- مؤسسة " gualapack " بإيطاليا.

-مؤسسة "transmare chimie" ببلجيكا.

-مؤسسة "quimidroga" بإسبانيا.

-مؤسسة "sarten" بتركيا.

2- أهم منتجات المؤسسة :

أما المنتجات الرئيسية للمؤسسة فتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (03) : أهم المنتجات " لمؤسسة قاردن كلين " – جيجل-

و.ق:دج

نوع المنتوج	المبيعات (لسنة 2022)
Jafel	35763260.00
Liquide veissel	111206000.00
Liquide linge	40658128.00
Degraissent	102703948.00

المصدر: المديرية التجارية في المؤسسة موضوع الدراسة

وتقوم المؤسسة حاليا بتسويق هذه المنتجات لمجموعة كبيرة من الزبائن يتوزعون في كل ولايات الوطن، وذلك عبر وكلاء معتمدين من قبل المؤسسة في كل ولاية، حسب السياسة التي تطبقها في مجال تصريف المنتجات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها

اعتمدت مؤسسة " قاردن كلين "، هيكلا تنظيميا، وظيفيا[†]، يتماشى مع حجمها، كما هو موضح فيما يلي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة " قاردن كلين"

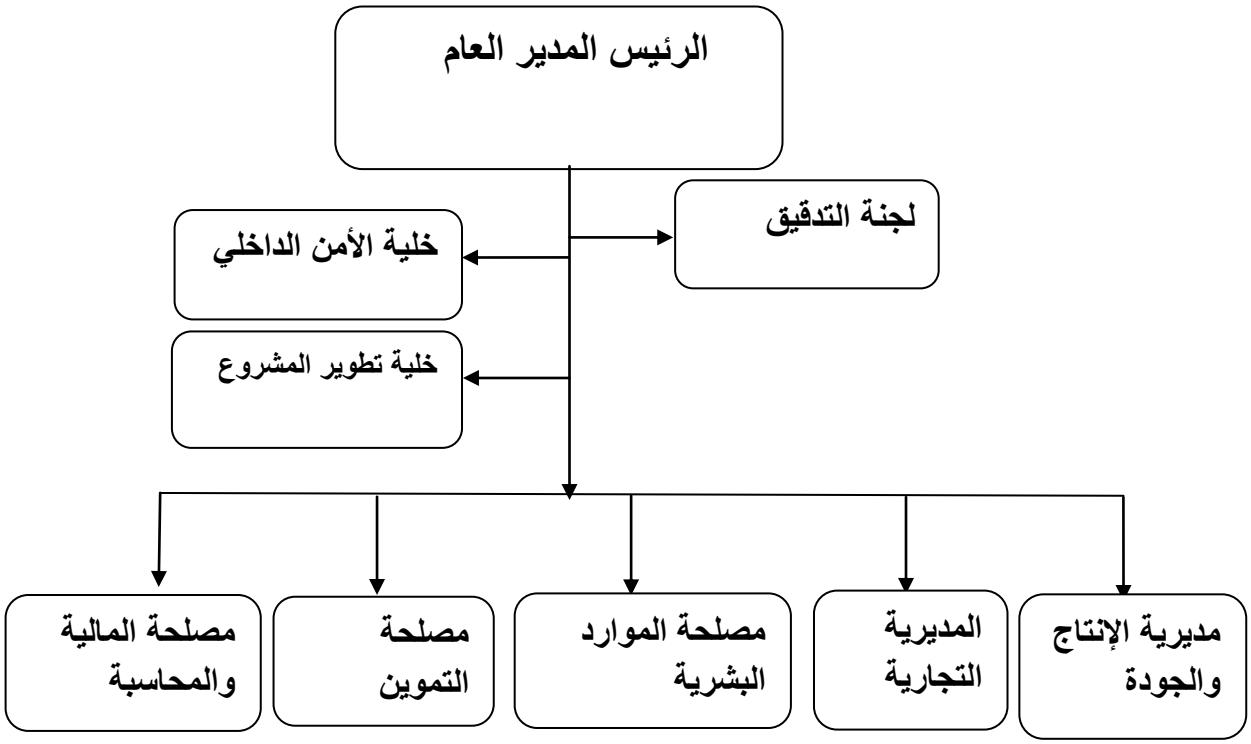

المصدر: مصلحة الموارد البشرية في المؤسسة موضوع الدراسة.

[*] يعتبر هذا الهيكل وظيفيا، لأنه مقسم حسب الوظائف الرئيسة للمؤسسة موضوع الدراسة

من الشكل السابق نلاحظ مايلي:

1-1- الرئيس المدير العام:

يمثل أعلى سلطة في المؤسسة، حيث يترأس سلمها الإداري وهو المسؤول الأول عن إدارتها واتخاد القرارات فيها، في كل الوظائف بما فيها التخطيط، التنسيق، التوجيه، الاتصال، التحفيز والرقابة.

وتقع تحت السلطة المباشرة لرئيس المدير العام الأقسام التالية:

- **لجنة التدقيق:**

وهي مكلفة بإجراء التدقيقات المحاسبية والمالية وغير ذلك.

- **خلية الأمن الداخلي:**

وتسهر على حماية الأشخاص والممتلكات في المؤسسة.

- **خلية تطوير المشروع:**

وهي مكلفة بإجراء دراسات الجدوى التفصيلية (مثل دراسة الجدوى التسويقية، دراسة الجدوى المالية، دراسة الجدوى الهندسية والفنية...إلخ) اللازمة لتطوير المؤسسة وتوسيع حجم نشاطها وآفاقها في المستقبل.

2-1- مديرية الإنتاج:

تختص هذه المديرية بمهام الإنتاج والصيانة وتطوير جودة المنتجات وعلى هذا الأساس تنقسم إلى:

- مصلحة مراقبة الجودة
- مصلحة الصيانة
- ورشة الإنتاج الأولى (01)
- ورشة الإنتاج الثانية (02)

3-1- المديرية التجارية:

و تتولى، من جهتها، مهام تسويق المنتجات، في كافة ولايات الوطن، و تبعا لذلك نجدها مقسمة إلى مايلي:

- مصلحة التسويق
- مندوبيات البيع، المكلفة بالزبائن
- خلايا المنقبين التجاريين في المناطق البيعية

1-4- مصلحة الموارد البشرية:

تتكفل هذه المصلحة بتسيير شؤون المستخدمين، من توظيف وتعيين في مناصب العمل و تكوين و ترقية و غير ذلك.

1-5- مصلحة التموين:

تشرف هذه المصلحة على مهام التموين من شراء وتخزين للمواد الأولية واللوازم القابلة للإستهلاك، و بذلك نجدها تنقسم إلى:

-خلية الشراء

-خلية التخزين

1-6- مصلحة المالية والمحاسبة:*

أما هذه المصلحة، فتتولى مهام تسجيل كل العمليات المحاسبية المترتبة عن التدفقات الاقتصادية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها، إضافة إلى اصدار مختلف الوثائق الداخلية والخارجية الموجهة إلى مصلحة الضرائب والبنوك التجارية والجمارك وغير ذلك.

كما أن هذه المصلحة مكلفة بإعداد الحصيلة المحاسبية لكل سنة مالية وإصدار القوائم المالية مثل: الميزانية المحاسبية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وكل الجداول الأخرى والمعلومات الملحقة بالقوائم المالية.

وتنقسم هذه المصلحة إلى:

- خلية التحصيل (تسيير السيولة)

- خلية المحاسبة العامة (مسك الدفاتر المحاسبية وإجراء أعمال نهاية السنة).

* يتعلق الأمر بالمحاسبة العامة

2- حجم المؤسسة: تعتبر المؤسسة موضوع الدراسة متوسطة الحجم*، بإعتبار أنها تستخدم حاليا 206 أجير، وهم يتوزعون حسب مؤهلاتهم المهنية على أهم الأقسام (الوظائف) على النحو التالي:

الجدول رقم (04): توزيع المستخدمين حسب مؤهلاتهم المهنية على الأقسام (الوظائف) الرئيسة في المؤسسة " قاردن كلين":

	الانتاج			الصيانة			الأقسام(الوظائف الأخرى)			المجموع
	عمال التنفيذ	عمال التحكم	الاطارات	عمال التنفيذ	عمال التحكم	الاطارات	عمال التنفيذ	عمال التحكم	الاطارات	
المستخدمون الدائمون	**164**	**13**	**1**	**3**	**3**	**1**	**/**	**5**	**8**	**198**
المستخدمون المؤقتون	**00**	**00**	**2**	**00**	**00**	**2**	**/**	**00**	**4**	**08**
المجموع	**164**	**13**	**3**	**3**	**3**	**3**	**/**	**5**	**12**	**206**

المصدر: مصلحة الموارد البشرية في المؤسسة موضوع الدراسة.

يظهر هذا التوزيع ثلاث مجموعات من المستخدمين حسب الوظائف الرئيسية، و ذلك كما يلي:

- في وظيفة الإنتاج: 180 مستخدم
- في وظيفة الصيانة: 09 مستخدمين
- في باقي الوظائف الأخرى: 17 مستخدم

إن هذا التوزيع يؤكد اعتماد المؤسسة على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على عنصر رأس المال التقني وبالتحديد يتمركز على مستوى وظيفة الإنتاج بنسبة79.61٪ من مجموع المستخدمين و ذلك تبعا لدرجة المكننة الضعيفة للمؤسسة.

* إن التصنيف المعتمد في هذه الحالة، حسب حجم العمالة هو الآتي:
-المؤسسة الصغيرة: تضم إلى 199مستخدم
-المؤسسة المتوسطة: تضم من 200 إلى 499 مستخدم
-المؤسسة الكبيرة: تضم 500 مستخدم فما فوق.

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بتقييم الأداء المالي في مؤسسة "قاردن كلين"

بعد أن قمنا في المبحث السابق بتقديم المؤسسة موضوع الدراسة سننتقل فيما يلي إلى تحديد الدور الذي من الممكن أن يؤديه نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي في هذه المؤسسة، وذلك من خلال الخطوات الرئيسية التالية:

أولا: الكشف عن واقع نظام المعلومات المحاسبي، وعلى الخصوص:

- كيفية تصميمه،
- ومخرجاته التي يمكن استعمالها في تقييم الأداء المالي.

ثانيا: استعمال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

ثالثا: استعمال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

لقد رأينا سابقا* أن كل نظام للمعلومات المحاسبية له تصميم خاص ببنية وعناصر محددة وعلاقات تبادل للمعلومات فيما بينها، وتستفيد المؤسسة (وعدة أطراف أخرى) من مخرجاته التي يمكن استعمالها في عدة مجالات من بينها تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تتوفر المؤسسة موضوع الدراسة حاليا على نظام للمعلومات المحاسبية، يربط بين عدة أقسام (وظائف) رئيسية فيها، حسب الشكل التالي:

* في الفصل الأول من هذا البحث.

الشكل رقم (04): تصميم نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "قاردن كلين"

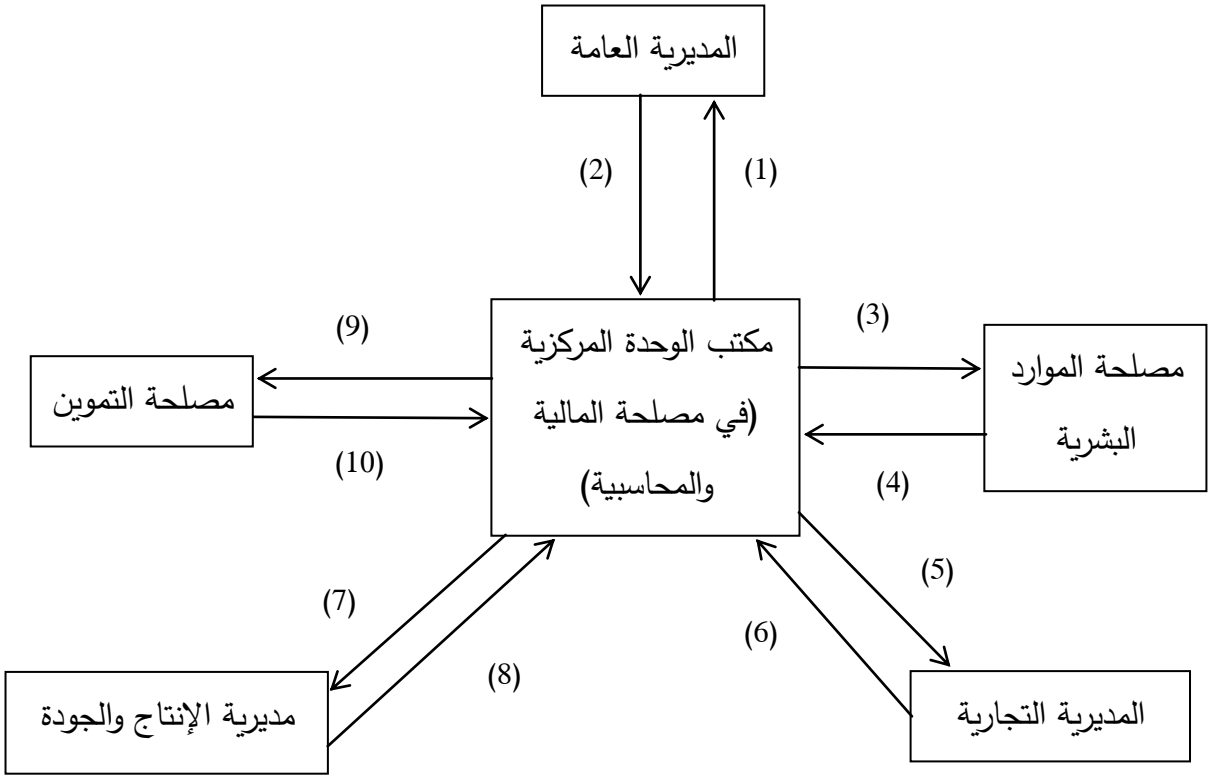

المصدر: مكتب الوحدة المركزية لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة موضوع الدراسة.

حيث أن السهام (الخطوط) تمثل تدفقات لمعلومات ذات الطابع المحاسبي والمالي وغير ذلك، أي أن:

(1): تدفق للمعلومات من الوحدة المركزية نحو المديرية العامة (الإدارة العليا).

(3): تدفق للمعلومات من الوحدة المركزية نحو مصلحة الموارد البشرية (إدارة وسطى).

(5): تدفق للمعلومات من الوحدة المركزية نحو المديرية التجارية (إدارة وسطى).

(7): تدفق للمعلومات من الوحدة المركزية نحو مديرية للإنتاج والجودة (إدارة وسطى).

(9): تدفق للمعلومات من الوحدة المركزية نحو مصلحة التموين (إدارة وسطى).

(2): تدفق للمعلومات من المديرية العامة نحو الوحدة المركزية.

(4): تدفق للمعلومات من مصلحة الموارد البشرية نحو الوحدة المركزية.

(6): تدفق للمعلومات من المديرية التجارية نحو الوحدة المركزية.

(8): تدفق للمعلومات من مديرية الإنتاج والجودة نحو الوحدة المركزية.

(10): تدفق للمعلومات من مصلحة التموين إلى الوحدة المركزية.

2- خصائص نظام المعلومات المحاسبي

من الشكل السابق نلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة موضوع الدراسة يتصف أساسا بالخصائص التالية:

2-1- الوسائل التكنولوجية والبشرية المخصصة للنظام:

يتكون هذا النظام من الوسائل التالية:

*وحدة مركزية يوجد مقرها في مكتب خاص تابع لمصلحة المالية والمحاسبة يسيرها أحد التقنيين المؤهلين في مجال المعلوماتية (تحت إشراف رئيس مصلحة المالية والمحاسبة)، وهذه الوحدة مجهزة بكل الوسائل التكنولوجية اللازمة (أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها) وهي موصولة بشكل مباشر بكل الإدارات الوسطى (مصلحة الموارد البشرية، المديرية التجارية، مديرية الإنتاج والجودة ومصلحة التموين)، بالإضافة إلى الإدارة العليا (المديرية العامة)، وذلك يسمح لها (ولمصلحة المالية والمحاسبة) بتبادل المعلومات ذات الطابع المحاسبي والمالي وغيرها، مع كل الإدارات المذكورة.

*جهاز كمبيوتر واحد تحت تصرف الرئيس المدير العام شخصيا.

*جهازان كمبيوتر تحت تصرف رئيس مصلحة الموارد البشرية.

*جهازان كمبيوتر تحت تصرف المدير التجاري.

*جهازان كمبيوتر تحت تصرف مدير الإنتاج والجودة.

*وجهازان كمبيوتر تحت تصرف رئيس مصلحة التموين.

2-2- نوع النظام:

يعتبر هذا النظام من النظم المغلقة لأنه ليس مفتوحا على البيئة الخارجية للمؤسسة موضوع الدراسة ولا يتصل بها بشكل مباشر.

2-3- المكونات الأساسية للنظام:

يشمل النموذج العام لهذا النظام على العناصر الأساسية التالية:

2-3-1- المدخلات:

وهي عبارة عن البيانات المحاسبية والمالية (وغيرها) وكل المادة المرتبطة بها مثل القيود المحاسبية في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، ميزان المراجعة، الوثائق المبررة لكل العمليات كالفواتير، والشيكات والوصولات وغير ذلك.

2-3-2- عمليات المعالجة:

وهي تشكل النشاط الذي يمارسه النظام على مدخلاته بالاعتماد على المستلزمات الضرورية له من قوى بشرية مؤهلة ووسائل مادية وتكنولوجية مناسبة وإجراءات محددة من أجل تحويل تلك المدخلات إلى المخرجات المطلوبة القابلة للتخزين والتوزيع والاستخدام من قبل عدة أطراف.

2-3-3- المخرجات:

بعد تحويل المدخلات بفعل عمليات المعالجة يطرح النظام وينتج عدة مخرجات ذات طابع محاسبي ومالي (وغير ذلك) بحيث تمتاز عادة بكونها ذات جودة عالية (صادقة ودقيقة وسريعة التوزيع، ..... إلخ)، ومن أمثلتها نجد:

- الميزانية المحاسبية- المالية*
- جدول حسابات النتائج*
- جدول تدفقات الخزينة.
- جداول ملحقة ومعلومات أخرى.

وبالاعتماد على الميزانية المحاسبية- المالية*(المفصلة) سنقوم فيما يلي بإعداد الميزانيات المالية المختصرة للسنوات المالية المنتهية 2019، 2020 و 2021، وذلك بغرض استعمالها كمصدر أساسي للمعلومات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة موضوع الدراسة.

* انظر الملاحق.
*انظر الملاحق
*انظر الملاحق

الجدول رقم (05): الميزانيات المالية المختصرة للسنوات المالية 2019، 2020 و 2021- جانب الأصول -

و.ق: 1دج

السنوات / عناصر الأصول (الصافية)	2019	2020	2021
I- الأصول غير الجارية (ثابتة)			
1-الاستثمارات	187.545.371	199.690.470	223.835.805
2-الحقوق الطويلة ومتوسطة الآجال	29.500.754	29.761.229	30.486.464
مجموع الأصول غير الجارية =1+2	217.046.125	229.451.699	254.322.269
II-الأصول الجارية (المتداولة)			
3-قيم الاستغلال (المخزونات)	88.329.465	162.500.424	317.466.916
4-الحقوق قصيرة الأجل (القابلة للتحقيق على المدى القصير)	26.869.730	18.809.582	244.271.32
5-السيولة (القيم الجاهزة)	17.419.086	35.388.106	10.913.600
مجموع الأصول الجارية = 3+4+5	132.618.281	216.698.112	352.807.648
المجموع العام للأصول (I+II) الصافية	349.664.406	446.149.811	607.129.917

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة موضوع الدراسة.

الجدول رقم (06): الميزانيات المالية المختصرة للسنوات المالية 2019، 2020 و 2021- جانب الخصوم -

و.ق: 1دج

السنوات / عناصر الخصوم	2019	2020	2021
III-رؤوس الأموال الدائمة (الخصوم غير الجارية)			
6-الأموال الخاصة	151.875.490	154.794.372	163.105.295
7-الديون الطويلة ومتوسطة الآجال	106.161.544	118.287.270	98.450.997
مجموع رؤوس الأموال الدائمة =(6+7)	258.037.034	273.081.642	261.556.292
IV-الخصوم الجارية			
- الديون قصيرة الأجل	91.627.372	173.068.169	345.573.625
مجموع الخصوم الجارية	91.627.372	173.068.169	345.573.625
المجموع العام للخصوم (III+IV)	349.664.406	446.149.811	607.129.917

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات المقدمة من قبل مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

استنادا إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي توفرها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (وخاصة منها الميزانيات المحاسبية- المالية المفصلة والمختصرة وجداول حسابات النتائج وغير ذلك) يمكن لنا أن نقيم

الأداء المالي للمؤسسة موضوع الدراسة (خلال فترة السنوات المالية 2020،2019، 2021) بواسطة مؤشرات التوازن المالي (أي من منظور السيولة والاستحقاق على النحو التالي:

1-رأس المال العامل: إذا قمنا بقياس رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (07): رأس المال العامل الصافي التحقيق خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021

و. ق= دج

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- رؤوس الأموال الدائمة	258.037.034	273.081.642	261.556.292
2- الأصول غير الجارية	217.046.125	229.451.699	254.322.269
رأس المال العامل = (1- 2)	40.990.909	43.629.943	72.340.23

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

بما أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات المالية الثلاث، فذلك يدل على أن شروط التوازن المالي كانت محققة، أي أن رؤوس الأموال الدائمة كانت قادرة على تمويل جميع الأصول الثابتة، بالإضافة إلى جزء من الأصول المتداولة (جزء من المخزونات).

2-الاحتياجات من رأس المال العامل:

وبلغت الاحتياطات من رأس المال العامل، المستويات التالية:

الجدول رقم (08): احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات المالية 2019، 2020 و2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- (الأصول المتداولة - السيولة)	115.199.195	181.310.006	341.894.048
2- (الخصوم البنكية - السلفات البنكية)	770.316.44	158.204.026	245.173.762
احتياجات رأس المال العامل = (1- 2)	38167551	23105980	96720286

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنة مالية، وهذا يدل مبدئيا على أن المؤسسة في حاجة إلى تمويل أصولها المتداولة بواسطة ديون قصيرة الأجل إضافية، وللتأكد أكثر من ذلك، يجب مقارنة احتياجات رأس المال العامل مع رأس المال العامل (الصافي) المتوفر خلال كل سنة مالية.

1- الخزينة الصافية: بلغت الخزينة الصافية المستويات التالية:

الجدول رقم (09): الخزينة الصافية خلال السنوات المالية 2019، 2020 و2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- رأس المال العامل الصافي	40.990.909	43.629.943	72.340.23
2- الاحتياجات من رأس المال العامل	38.167.551	23.105.980	96.720.286
الخزينة الصافية = (1- 2)	+28.233.58	+20.523.963	-89.486.263

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال السنتين 2019 و2020، وهي بالتالي تمثل موارد مالية دائمة متروكة في الخزينة بدون أي استعمال مقيد، وبدلا من الاعتماد المفرط على تمويل الأصول المتداولة بواسطة رؤوس الأموال الدائمة من الأفضل أن تلجأ المؤسسة إلى التمويلات قصيرة الأجل بما يساوي الموارد المالية الدائمة المتروكة في الخزينة وتوجيه هذه الأخيرة إلى استعمالات تناسبها (في شكل أصول ثابتة).

أما خلال سنة 2021 فإن المؤسسة لم تكن في حاجة إلى تمويلات قصيرة الأجل لتمويل أصولها المتداولة.

2- استنتاج:

إذا استندنا إلى النتائج المترتبة عن تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي، نلاحظ أن المؤسسة كان بإمكانها أن تتخذ عدة قرارات مالية، تتمثل أساسا فيما يلي:

- **قرارات التمويل خلال السنتين الماليتين 2019 و2020:**

من المفروض أن تتخذ إدارة المؤسسة قرارات باللجوء إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل لتغطية الأصول المتداولة بشكل كامل.

- **قرارات الاستثمار خلال السنتين الماليتين 2019 و2020:**

كما أنه من المفروض أن تتخذ إدالة المؤسسة قرارات لاستثمار الأموال الدائمة المتروكة في الخزينة (بدون أي استعمال مفيد)، وذلك في شكل أصول ثابتة (تجهيزات للإنتاج مثلا).

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية

واستنادا، كذلك إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي توفرها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (وخاصة منها الميزانيات المحاسبية – المالية المفصلة والمختصرة وجداول حسابات النتائج وغير ذلك) يمكن أ نواصل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة موضوع الدراسة (خلال السنوات المالية 2019، 2020 و2021) بواسطة أدوات أخرى تتمثل في مختلف النسب المالية (أي من منظور السيولة والاستحقاق)، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1-نسب السيولة: بلغت نسب السيولة المستويات التالية:

1-1- نسب السيولة العامة: وتحسب هذه النسب كما يلي:

الجدول رقم (10): نسب السيولة العامة خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- الأصول المتداولة (د.ج)	132 618 281	216 698 112	352 807 648
2- الديون قصيرة الأجل (د.ج)	91 627 372	173 068 169	345 573 625
السيولة العامة = (1/ 2)	1,45 مرة	1,25 مرة	1,02 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

إن مستوى السيولة العامة أكبر من الواحد خلال كل سنة مالية، وذلك يؤكد أن التوازن المالي محقق ومن جهة أخرى هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة على التسديد على المدى القصير، بالاعتماد على أصولها المتداولة (أي في حالة ما إذا كانت في حاجة إلى تحويلها إلى سيولة).

1-2- نسبة السيولة السريعة: استنادا إلى الجدول التالي نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (11): نسب السيولة السريعة خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- الأصول المتداولة المخزونات (د.ج)	44 288 816	54 197 688	35 340 732
2- الديون قصيرة الأجل (د.ج)	91 627 372	173 068 169	345 573 625
نسبة السيولة السريعة = (1/ 2)	0,48 مرة	0,31 مرة	0,10 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

إن نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من الواحد خلال كل سنة مالية، ولهذا يمكن القول أن المؤسسة لا يمكنها مواجهة خصومها الجارية باستخدام أصولها المتداولة دون اللجوء إلى المخزون لديها وهي في هذه الحالة غير قادرة على التسديد على المدى القصير.

1-3- نسبة السيولة الجاهزة: أما إذا اعتمدنا على هذه النسبة فإننا نلاحظ:

الجدول رقم (12): نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- القيم الجاهزة (د.ج)	17 419 086	35 388 106	10 913 600
2- الديون قصيرة الأجل (د.ج)	91 627 372	173 068 169	345 573 625
نسبة السيولة الجاهزة = (1/ 2)	0,19 مرة	0,20 مرة	0,031 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

أما عن نسبة السيولة الجاهزة فنلاحظ أنها أقل من 30 % أو (0,30 مرة) في كل سنة مما يدل على أن المؤسسة لا تتمتع فعلا بالقدرة الكافية للتسديد على المدى القصير بالاعتماد فقط على السيولة المتوفرة.

وبالتالي يجب عليها أن تحصل حقوقها ف أسرع الأوقات الممكنة لكي توفر السيولة المطلوب لسداد ديونها قصيرة الآجال.

2-نسب التمويل: تتمثل أهم هذه النسب فيما يلي:

- نسبة التمويل الدائم؛
- نسبة التمويل الخاص؛
- نسبة الاستقلالية المالية؛
- نسبة التمويل الخارجي.

ولقد بلغت المستويات التالية:

2-1- نسبة التمويل الدائم:

تحسب هذه النسبة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): نسبة التمويل الدائم خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- رؤوس الأموال الدائمة (د.ج)	258 037 034	273 081 642	261 556 292
2- الأصول الثابتة (د.ج)	217 046 125	229 451 699	254 322 269
نسبة التمويل الدائم = (1/ 2)	1,19 مرة	1,19 مرة	1,03 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات 2019، 2020 و 2021 أكبر من الواحد وهذا دليل آخر على أن التوازن المالي محقق.

2-2- نسبة التمويل الخاص: بلغت هذه النسبة ما يلي:

الجدول رقم (14): نسبة التمويل الخاص خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- الأموال الخاصة (د.ج)	151 875 490	154 794 372	163 105 295
2- الأصول الثابتة (د.ج)	217 046 125	229 451 699	254 322 269
نسبة التمويل الخاص = (1/ 2)	0,70 مرة	0,67 مرة	0,64 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

يمكن القول أن الأموال الخاصة للمؤسسة باستطاعتها تمويل أصولها الثابتة بمقدار 70 % في سنة 2019، و 67 % في سنة 2020 ثم 64 % في سنة 2021.

2-3- نسبة الاستقلالية المالية:

وتحسب هذه النسبة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(15): نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- الأموال الخاصة (دج)	151875490	154794372	163105295
2- مجموع الخصوم (دج)	349664406	446149811	607129917
نسبة الاستقلالية المالية = $(\frac{1}{2})$	0,43 مرة	0,35 مرة	0,27 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية

من الأفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين[60%، 40%]، وفي هذه الحالة نلاحظ أن المؤسسة فقدت استقلاليتها المالية اتجاه دائنيها خلال السنتين 2020 و 2021.

2-4- نسبة التمويل الخارجي: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

الجدول رقم (16): نسبة التمويل الخارجي خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- مجموع الديون (دج) 2- مجموع الأصول الصافية (دج)	197788916 349664406	291355439 446149811	444024622 607129917
نسبة التمويل الخارجي = $(\frac{1}{2})$	0,56 مرة	0,65 مرة	0,73 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية.

إن هذه النسبة تعتبر مكملة لنسبة الاستقلالية المالية (المحسوبة سابقا) وهي بدورها تؤكد أن المؤسسة أصبحت غير مستقلة ماليا اتجاه مجموع دائنيها خلال السنتين 2020 و 2021، حيث أصبحت تعتمد على تمويل نفسها، بواسطة الديون (الطويلة، المتوسطة وقصيرة الآجال) بنسبة فاقت 60% خلال السنتين الأخيرتين.

3- نسب النشاط: تتمثل نسب النشاط أساسا فيما يلي:

3-1- مدة التحصيل من الزبائن: وتحسب كما يلي:

الجدول رقم (17): متوسط فترة التحصيل من الزبائن خلال السنوات المالية 2019، 2020و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- (الزبائن + أوراق القبض) (دج) 2- المبيعات السنوية (دج)	3537840 131778211	12606764 247984712	10982581 346012468
متوسط فترة التحصيل الزبائن = [$(\frac{1}{2})$×360 يوم]	9.66 يوم	18.30 يوم	11.43 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية

نلاحظ أن فترة تحصيل الزبائن في سنة (2019) كانت منخفضة وقدر ب 9.7 أيام ولكنها ارتفعت في سنة 2020 إلى اكثر من 18 يوم قبل أن تتراجع في سنة 2021 إلى أقل من 12 يوم، والمهم بالنسبة لهذه المدة هي أن تبقى في كل الأحول أقل من متوسط فترة التسديد للموردين.

3-2- متوسط فترة التمديد للموردين: ويحسب هذا المتوسط كما يلي:

الجدول رقم (18): متوسط فترة التسديد للموردين خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- (الموردين+ أوراق الدفع) (دج)	23760078	99938034	186899154
2- المشتريات السنوية (دج)	69240666	157155276	222646807
متوسط فترة التسديد للموردين = [(1/2)×360 يوم]	123.53يوم	228.93 يوم	302.19 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية

نلاحظ أن متوسط الفترة الممنوحة للمؤسسة لتسديد ما عليها من ديون اتجاه مورديها تتزايد من سنة إلى أخرى، وهي في كل الحالات أكبر بكثير من مدة التحصيل من الزبائن (المحسوبة سابقا)، وهذا الأمر يعتبر في صالح المؤسسة لأنها تتحصل على السيولة اللازمة من عملائها قبل أن تحين آجال تسديد ديونها اتجاه مورديها.

3- 3 معدل دوران مجموع الأصول: ويحسب كما يلي:

الجدول رقم (19): معدل دوران الأصول خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- المبيعات السنوية (دج)	131778211	247984712	346012468
2- مجموع الأصول الصافية (دج)	349664406	446149811	607129917
معدل دوران الاصول = (1/2)	0,38 مرة	0,56 مرة	0,57 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

إن معدل دوران الأصول يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وخلق الإيرادات، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تمكنت من تحسين وتسريع دوران مجموع أصولها، فكل دينار

مستعمل في شكل أصول (صافية) كان يسمح بالحصول على 38% من قيمته كإيرادات متأتية من البيع، وارتفعت هذه النسبة تدريجيا إلى أن بلغت 57% خلال سنة 2021.

4-نسب المردودية: من أهم نسب المردودية، يمكن حساب ما يلي:

4-1- المردودية التجارية:

بلغت نسبة المردودية التجارية (أو معدل الهامش الصافي) المشتريات التالية:

الجدول رقم (20): نسبة المردودية التجارية خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- النتيجة الصافية (دج)	11875490	14794372	23105295
2- رقم الأعمال (خارج الرسم) (دج)	131778211	247984712	346012468
نسبة المردودية التجارية = $(\frac{1}{2})$= (½)	0.09 مرة	0,06 مرة	0,07 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ أن المؤسسة تمكنت من تحقيق مردودية تجارية خلال كل سنة، حيث أن كل دينار من رقم الأعمال تضمن ربحا صافيا يقدر على التوالي ب 0.09 دج في 2019، و 0.06 دج في 2020 ثم 0.07 دج في 2021، ولكن هذه الأرقام تظل منخفضة في كل سنة.

4-2- نسبة المردودية الاقتصادية

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

الجدول رقم (21): نسب المردودية الاقتصادية خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- النتيجة الصافية (دج)	11875490	14794372	23105295
2- مجموع الأصول الصافية (دج)	349664406	446149811	607129917
نسبة المردودية الاقتصادية = $(\frac{1}{2})$	0,034 مرة	0,033 مرة	0,038 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة، خلال كل السنوات كانت موجبة ولكن مستواها ظل منخفضا نسبيا.

4-3- نسبة المردودية المالية:

وبلغت هذه النسبة المستويات التالية:

الجدول رقم (22): نسبة المردودية المالية خلال السنوات المالية 2019، 2020 و 2021

السنوات / العناصر	2019	2020	2021
1- النتيجة الصافية (دج)	11.875.490	14.794.372	23.105.295
2- الأموال الخاصة (دج)	151.875.490	154.794.372	163.105.295
نسبة المردودية المالية = $(\frac{1}{2})$	0,08 مرة	0,10 مرة	0,14 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعلومات الواردة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

استنادا إلى الجدول أعلاه يمكن القول أن المؤسسة كانت قادرة على تحقيق مردودية مالية خلال كل سنة مدروسة، ومستواها اتجه نحو الارتفاع تدريجيا من سنة إلى أخرى، وهذه النتائج الايجابية ترجع إلى القدرة على تحقيق مردودية تجارية وكذلك مردودية اقتصادية، ولكن تبقى المستويات المحققة من المردودية المالية منخفضة* نسبيا.

5-استنتاج:

على ضوء تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، نلاحظ أنه كان بإمكان المؤسسة أن تتخذ القرارات المالية (وغيرها) التالية:

أولا: قرار التمويل خلال السنة المالية 2019:

كان بإمكان المؤسسة أن تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية (البنوك التجارية مثلا) للحصول على قروض إضافية، لأنها كانت تتمتع باستقلالية مالية خلال هذه السنة، ولكن بالنظر إلى كون ديونها

* يطلب عادة المساهمون نسب للمردودية المالية تصل إلى 1 مرة (أي 100%)، حتى توزع لفائدتهم أرباح مرضية.

الطويلة ومتوسطة الآجال كانت زائدة عن اللزوم من الضروري أن تقترض على المدى القصير وأن تستعمل هذه التمويلات في شكل أصول متداولة.

ثانيا: قرارات أخرى خلال كل السنوات المالية (2019، 2020 و2021):

بما أن المؤسسة تعرضت لعدم القدرة على التسديد خلال كل السنوات المالية المدروسة، من المفروض أن تعمل على استرجاع هذه القدرة من خلال ما يلي:

- تسريع دوران الأصول العامة.
- تقليص مهلة التسديد التي تمنحها لزبائنها (مدة التحصيل من الزبائن) أكثر فأكثر.
- رقع إيراداتها وتحصيلها في أقرب الأوقات الممكنة، وذلك من خلال:
  - ✓ تسريع دوران مخزون المنتجات الموجهة للبيع.
  - ✓ توسيع حجم النشاط (الإنتاج والبيع).
  - ✓ التنازل عن التجهيزات المهتلكة تماما وكذلك المتقادمة، لأنها قد تكون مصدرا لفوائض قيم معتبرة.
  - ✓ التحكم في كل التكاليف وضغطها قدر الإمكان لتحسين النتائج ورقع الأرباح الصافية.

خلاصة الفصل الثالث:

على إثر الدراسة الميدانية المنجزة على مستوى "مؤسسة فاردن كلين" (للسنوات المالية 2019، 2020 و2021) يمكن لنا أن نستنتج ما يلي:

أولا: تتمتع هذه المؤسسة بنظام للمعلومات المحاسبية يتصف بكونه:

❖ مصمم بشكل يجعل وحدته المركزية المتواجدة بمكتب خاص بها، تابع لمصلحة المالية والمحاسبة، متصلة بالعديد من مستويات الإدارية (والوظائف)، وهي:

- المديرية العامة.
- مصلحة الموارد البشرية.
- المديرية التجارية.
- مديرية الإنتاج والجدودة.
- ومصلحة التموين.

❖ من أهم خصائص هذا النظام نذكر:

- يتوفر على وسائل تكنولوجية وبشرية مؤهلة لتشغيله واستغلاله.
- هو عبارة عن نظام مغلق.
- مدخلاته هي كل البيانات المحاسبية والمالية (وغيرها) وكل المادة المرتبطة بها مثل القيود المحاسبية في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ وميزان المراجعة والوثائق المبررة للعمليات وغير ذلك.
- مخرجاته هي كل الوثائق ذات الطابع المحاسبي والمالي (وغير ذلك) التي تتمتع بجودة عالية (صادقة، دقيقة، ويمكن الحصول عليها وتبادلها بسرعة فائقة) مثل الميزانية المحاسبية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، ...الخ.

ثانيا: يمكن استعمال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للقيام بعملية تقييم الأداء المالي (بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، مثلا).

ثالثا: يؤدي استعمال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية تقييم الأداء المالي إلى مساعدة إدارة المؤسسة موضوع الدراسة، وخاصة مصلحة المالية والمحاسبية، في اتخاذ عدة قرارات مالية خلال السنوات المالية المدروسة، أهمها ما يلي:

- **قرار التمويل:**

كان بإمكان المؤسسة أن تستدين أكثر على المدى الطويل و/أو المتوسط، خلال سنة 2019.

- **قرار الاستثمار:**

– كان بإمكان المؤسسة أت تقرر استثمار الأموال الدائمة المتروكة في الخزينة (بدون أي استعمال مفيد) خلال السنتين الماليتين 2019 و2020، في شكل أصول ثابتة.

– كان بإمكان المؤسسة أن تقترض أكثر خلال سنة 2019 على المدى القصير وبالتالي تستعمل تلك الموارد المالية في شكل أصول متداولة.

- **قرارات أخرى: (خلال كل السنوات المالية)**

واتضح لنا كذلك أنه كان بإمكان المؤسسة موضوع الدراسة أن تتخذ عدة قرارات أخرى، بناء على نتائج عملية تقييم الأداء المالي، وأهم تلك القرارات هي:

– تسريع دوران الأصول، عامة.

– تقليص مدة التحصيل من الزبائن أكثر فأكثر.

– توسيع حجم النشاط قدر الإمكان (الإنتاج والبيع) لرفع حجم الإيرادات وتحصيل هذه الأخيرة في أسرع الأوقات الممكنة.

– التنازل عن كل التجهيزات المهتلكة وكذلك المتقادمة وتحصيل الإيرادات المترتبة عن ذلك في أسرع الأوقات الممكنة.

حيث أن هذه القرارات تهدف إلى رفع حجم سيولة المؤسسة وقدرتها على التسديد والوفاء بالتزاماتها (لأنها كانت معرضة لفقد هذه القدرة).

الخاتمة

الخاتمة:

لقد اتضح لنا في هذا البحث أن نظام المعلومات المحاسبي يعد أحد الأنظمة المعلوماتية الفرعية في المؤسسة الاقتصادية وهو يتولى جمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية (والمالية) في شكل قوائم مالية ذات جودة عالية، كما أن تصميمه يعتمد على مجموعة من الموارد المادية والبشرية المؤهلة وهو يتفرع بدوره إلى عدة نظم فرعية ويتكون من وحدات وكلمة لبعضها البعض.

ويمثل – من جهته– الأداء المالي أحد أنواع الأداء في المؤسسة الاقتصادية حيث يعكس مدى قدرة هذه الأخيرة على بلوغ أهدافها المالية بفعالية وبأقل التكاليف الممكنة، وتعتبر عملية تقييم هذا الأداء جزءا من المهام الإدارية المخولة بالدرجة الاولى للوظيفة المالية، حيث تتركز على ضرورة وجود أهداف محددة مسبقا (أو معايير نموذجية للأداء) ثم قياس الأداء الفعلي ومقارنته بتلك الأهداف من أجل اتخاد القرارات اللازمة لتصحيح الاخطاء والانحرافات غير الملائمة وتفادي تكرارها في المستقبل.

وتبدأ عملية تقييم الأداء المالي بجمع المعلومات التي توفرها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (مثل الميزانية المحاسبية المالية، جدول حسابات النتائج وغير ذلك) ثم تستمر هذه العملية بقياس مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وغيرها ومقارنتها بالأهداف من أجل تحديد الانحرافات غير الملائمة واتخاد القرارات والاجراءات التصحيحية الواجب اتخادها من اجل تحسين الاداء المالي وتقويمه، وقد تتم هذه العملية في ظروف التأكد وعدم التأكد.

وعلى اثر الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى مؤسسة "قاردن كلين" (بجيجل) لفترة السنوات المالية 2019، 2020 و2021 توصلنا إلى النتائج الرئيسية التالية:

أولا: تتوفر هذه المؤسسة على نظام للمعلومات المحاسبية يربط بين أهم أقسامها الادارية ووظائفها (وهي المديرية العامة، المديرية التجارية، مديرية الإنتاج والجودة، مصلحة الموارد البشرية، مصلحة التموين ومصلحة المالية والمحاسبة)، وهذا النظام ينتج مخرجات ذات طابع محاسبي ومالي تتميز بجودتها العالية.

وهذا الاستنتاج يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى المطروحة في مقدمة البحث.

ثانيا: يمكن استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لإجراء عملية تقييم الأداء المالي بواسطة الأدوات التالية:

-مؤشرات التوازن المالي (مثل رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة).

-النسب المالية (مثل نسب السيولة، نسب التمويل، نسب النشاط ونسب المردودية).

ثالثا: إن النتائج المترتبة عن تقييم الأداء المالي باستخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمؤشرات والنسب المالية تسمح فعلا باتخاذ عدة قرارات مالية (وغيرها) بغرض معالجة نقاط الضعف وتصحيح الأخطاء في الأداء المالي للمؤسسة موضوع الدراسة.

وهذه الاستنتاجات تؤكد لن – من جهتها – صحة الفرضية الثانية المطروحة في مقدمة البحث.

-الاقتراحات:

وحتى تتمكن المؤسسة موضوع الدراسة من تقييم الأداء المالي وتحسينه أكثر وبشكل مستمر في المستقبل نقترح عليها أن تعمل ما يلي:

-تدعيم نظام المعلومات المحاسبي المتوفر لديها بموارد مادية إضافية ذات مستوى تكنولوجي متقدم.

-توظيف موارد بشرية إضافية، مؤهلة في مجال المعلوماتية، من أجل توسيع هذا النظام.

-ربط هذا النظام بالبيئة الخارجية للمؤسسة وتحويله من نظام مغلق إلى نظام مفتوح، لتحسين فعاليته وكفاءته في توفير المعلومات.

-استخدام مخرجات هذا النظام (قوائم المالية من ميزانيات محاسبته المالية وجداول النتائج وغيرها) كمدخلات في عملية تقييم الاداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية (أي من منظور السيولة والاستحقاق). على أن تتم هذه العملية وفقا للإجراءات التي بادرنا باقتراحها في الفصل التطبيقي، وذلك للاستفادة من نتائجها في اتخاذ القرارات المالية الصائبة والسليمة، وبالتالي تقويم الأداء وتحسنه في المستقبل.

قائمة المراجع

أ- الكتب

أولا: باللغة العربية

1. أحمد محمد غنيم، "**الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء**"، (الطبعة غير محددة)، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
2. الجزراوي إبراهيم ، عامر الجنابي، "**أسياسيات نظم المعلومات المحاسبية**"، (الطبعة غير محددة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
3. الدهراوي كمال الدين " **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**"،(الطبعة غير محددة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
4. الدهراوي كمال الدين مصطفى ، سمير كامل محمد، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
5. الدهراوي كمال الدين مصطفى ،" **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"،(الطبعة غير محددة)، الدار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
6. الحناوي محمد صالح ، نهال فريد مصطفى،" **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**"، (الطبعة غير محددة)، الدار المكتب الجامعي، عمان، 2008.
7. النعيمي عدنان ثابت ،" **الإدارة المالية نظرية و تطبيق** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
8. السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، "**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**"،(الطبعة غير محددة)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
9. القاصي حسين، حليوني سوسن، "**مبادئ المحاسبة**"، (الطبعة غير محددة)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
10. أسعد حميد العلي، "**الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2012.
11. أسعد محمد علي وهاب، "**التقنيات المحسوبة في تدقيق البيانات المالية**"،(الطبعة غير محددة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12. بن الساسي إلياس، قريشي يوسف، "**التسيير المالي (الإدارة المالية)**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

13. دادي عدون ناصر وآخرون، "**دراسة الحالات في محاسبة ومالية المؤسسة**"، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

14. دبيان عبد المقصود، ناصر نور الدين اللطيف،" **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات** "،(الطبعة غير محددة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع "، الإسكندرية، 2004.

15.دريد كامل آل شيب،" **مبادئ الإدارة المالية**"، (الطبعة الأولى)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

16.زغيب مليكة، بوشنقيرة ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"،(الطبعة غير محددة)، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

17. كراجة عبد الحليم وآخرون، " **الإدارة و التحليل المالي، أسس، مفاهيم، تطبيقات** "، عمان، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، 2000.

18. لسلوس مبارك، "**التسيير المالي**"،(الطبعة غير محددة)، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

19. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، "**معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**"، (الطبعة غير محددة)، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

20. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

21. ميجز روبيرت وآخرون، "**المحاسبة أساس لقرارات الأعمال**" ،(لطبعة غير محددة)، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2006.

22. منير شاكر محمد وآخرون، " **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** "، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

23. ناظم حسن عبد السيد،" **محاسبية الجودة المدخل التحليلي**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

24. نصر حمود مزنان فهد،" **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصاريف التجارية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008

25.سليمان مصطفى الدلاهمة ،" **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

26. عبد الوهاب يوسف أحمد،" **التمويل و إدارة المؤسسات المالية** "، الطبعة الأولى، دار جامد للنشر والتوزيع، عمان،2008 .

27. عبد الرزاق محمد قاسم،" **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

28. علا نعيم عبد القادر وآخرون، " **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

29. عقل مفلح،" **مقدمة في الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30.فلاح حسن الحسين، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، " **إدارة البنوك–مدخل كمي إستراتيجي–**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، (بلد النشر غير محدد)، 2003.

31.خالد التوفيق الشمري،" **التحليل المالي والاقتصاد في دراسات تقييم و جدوى المشاريع**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010.

ثانيا: باللغة الفرنسية

32. colasse Bernard , « **gestion financière l'entreprice** »,P.E.F, paris, 1982.

33. Colasse Bernard , **« la comptabilité de l'entreprice** »,3ème édition, dunod,paris,1982.

34. Conso Pierre, lavaud R, « **fond de roulement et polique financière** », 2ème èdition,pordas,paris,1982.

35. Conso Pierre, « **la gestion financière del'entreprice** »,7éme édition,dalloz,paris ,1985

36. Depallens , « **gestion financière de l'entreprice** », sirey, paris ,1999

37. khalaifi Rachid, « **l'analyse de compte de rusultat** », les édition d'organitation », paris, 1985

ب- المدخلات في الملتقيات:

38. التواتي مريم، " **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** "، مداخلة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الإبداع، جامعة البليدة –02–، 2017.

ج. أطروحة الدكتورات:

39. حجاج نفيسة، " **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي "– دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010–2014**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2017.

40. داودي مهدي، " **تأثير التكاليف المستترة على نظام المعلومات المحاسبي "– دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

41. العثماني مصطفى،" **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "– دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2012–2014–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–03–، الجزائر، 2015.

42. قدور نبيلة، " **تقييم الأداءالمالي في البنوك التجارية بإستخدام الية المقارنة المرجعية– دراسة عينات من البوك التجارية الجزائرية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد اولحاج، بويرة، 2019

د. مذكرات ماجيستر:

43 . بولعجين فايزة،" **أثر تطبيق النظام المحاسبي والمالي على فعالة نظام المعلومات المحاسبي" – دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة AMC**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

44 . بزقراري حياة، " **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "– دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى في الجنوب–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011

45 . سعادة اليمين، " **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قرارتها** "، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2009.

46. عكوش محمد أمين،"**أثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير"، جامعة الجزائر–03–، الجزائر، 2011.

47. شباح حمزة، " **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "– دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2014.

48. خبيزة أنفال حدة، " **تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية** "، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

هـ. مذكرات الماستر:

49. بوقشيرة إيمان، بوشمط وسام، " **دور المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "– دراسة حالة محطة توليد الكهرباء– بجيجل–**،مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم "الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيي، جيجل، 2020.

الملاحق

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم: 01

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: ||||||

Exercice clos le: 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	224 025 301	36 479 930	187 545 371	107 493 919
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	29 500 754		29 500 754	27 662 519
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**253 526 055**	**36 479 930**	**217 046 125**	**135 156 438**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	88 329 465		88 329 465	85 965 196
Créances et emplois assimilés				
Clients	3 537 890		3 537 890	8 927 856
Autres débiteurs	17 576 560		17 576 560	35 000
Impôts et assimilés	5 755 280		5 755 280	6 933 256
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	17 419 086		17 419 086	9 444 268
TOTAL ACTIF COURANT	**132 618 281**		**132 618 281**	**111 305 576**
TOTAL GENERAL ACTIF	**386 144 336**	**36 479 930**	**349 664 406**	**246 462 014**

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم: 02

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |1|1|1|1|1|

Exercice clos le: 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	140 000 000	40 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	11 875 490	4 770 624
Autres capitaux propres -Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	151 875 490	44 770 624
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	106 161 544	4 750 532
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	106 161 544	4 750 532
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	23 760 078	46 460 981
Impôts	5 349 200	174 026
Autres dettes	47 922 366	150 305 851
Trésorerie Passif	14 595 728	
TOTAL III	91 627 372	196 940 858
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	349 664 406	246 462 014

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم: 03

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |1|1|1|1|1|

Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019		2018	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		131 778 211		64 975 330
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,restournes accordés					
Chiffre daffaires net des Rabais,remses,ristournes			131 778 211		64 975 330
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d 'exploitation					
I-Production de l' exercice			131 778 211		64 975 330
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		69 240 666		33 173 145	
Auteres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats dètudes et de prestations de services'					
Autres consommations		1 495 814		1 518 059	
Rabais,remise,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien,reparations et maintenance	214 172		132 944	
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	450 000		35 000	
	Publicité	4 330 110		30 110	
	Déplacement,missions et réceptions				
Autres services		4 684 264		837 474	
Rabais,remises,restournes obteuns sur services extérieurs					
II-Consommations de léxercice'		80 415 026		35 726 732	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			51 363 185		29 248 598
Charges de personnel		14 004 674		12 033 516	
Impots et taxes et versements assimilés		1 417 512		653 284	
IV-Excédent brut d'exploitation			35 940 999		16 561 798

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

03: تابع للملحق رقم

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Code activité: | | | | | |

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels		254 450		472 454
Autres charges opératationnelles				
Dotations aux amortissements	18 505 199		11 894 095	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat operationnel		17 690 250		5 140 157
Produits financiers		63 339		
Charges financiers	5 878 099		369 533	
VI-Resultat financier	5 814 760		369 533	
VII-Resultat ordinaire (V+VI)		11 875 490		4 770 624
Elements extraordinaires (produits)				
Element extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resulats				
Impots differes (variations) sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE		11 875 490		4 770 624

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

04: الملحق رقم

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: ||||||

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

Exercice clos le: 31/12/2020

2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	274 205 976	74 515 507	199 690 470	187 545 371
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	29 761 229		29 761 229	29 500 754
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	303 967 205	74 515 507	229 451 699	217 046 125
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	162 500 424		162 500 424	88 329 465
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 606 764		12 606 764	3 537 690
Autres débiteurs	5 477 626		5 477 626	17 576 560
Impôts et assimilés	725 192		725 192	5 755 280
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	35 388 106		35 388 106	17 419 086
TOTAL ACTIF COURANT	216 698 112		216 698 112	132 618 281
TOTAL GENERAL ACTIF	520 665 317	74 515 507	446 149 811	349 664 406

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

الملحق رقم: 05

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |1|1|1|1|1|1|

Exercice clos le: 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	140 000 000	140 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	14 794 372	11 875 490
Autres capitaux propres -Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	154 794 372	151 875 490
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	118 287 270	106 161 544
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	118 287 270	106 161 544
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	99 938 034	23 760 078
Impôts	1 243 600	5 349 200
Autres dettes	57 022 392	47 922 366
Trésorerie Passif	14 864 143	14 595 728
TOTAL III	173 068 169	91 627 372
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	446 149 811	349 664 406

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

الملحق رقم: 06

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: ||||||

Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020		2019	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		247 984 712		131 778 211
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,restournes accordés					
Chiffre daffaires net des Rabais,remses,ristournes			247 984 712		131 778 211
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l' exercice			247 984 712		131 778 211
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		157 155 276		69 240 666	
Auteres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats détudes et de prestations de services'					
Autres consommations		3 392 752		1 495 814	
Rabais,remise,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien,reparations et maintenance	77 052		214 172	
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	625 000		450 000	
	Publicité	30 110		4 330 110	
	Déplacement,missions et réceptions				
Autres services		2 684 687		4 684 264	
Rabais,remises,restournes obteuns sur services extérieurs					
II-Consommations de léxercice'		163 964 877		80 415 026	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			84 019 835		51 363 185
Charges de personnel		18 091 451		14 004 674	
Impots et taxes et versements assimilés		2 518 132		1 417 512	
IV-Excédent brut d'exploitation			63 410 252		35 940 999

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

تابع للملحق رقم: 06

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

Code activité: |||||||

Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels		800 021		254 450
Autres charges opératationnelles	600 000			
Dotations aux amortissements	38 935 577		18 505 199	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat operationnel		24 674 696		17 690 250
Produits financiers		88 368		63 339
Charges financiers	9 968 692		5 878 099	
VI-Resultat financier	9 880 324		5 814 760	
VII-Resultat ordinaire(V+VI)		14 794 372		11 875 490
Elements extraordinaires (produits)				
Element extraordinaires(Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resulats				
Impots différes (variations)sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE		14 794 372		11 875 490

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم: 07

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |||||||

Exercice clos le: 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeur.	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	342 553 759	118 717 954	223 835 805	199 690 469
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	30 486 464		30 486 464	29 761 229
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	373 040 223	118 717 954	254 322 269	229 451 698
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	317 466 916		317 466 916	162 500 424
Créances et emplois assimilés				
Clients	10 982 581		10 982 581	12 606 764
Autres débiteurs	6 776 282		6 776 282	5 477 626
Impôts et assimilés	6 668 269		6 668 269	725 192
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	10 913 600		10 913 600	35 388 106
TOTAL ACTIF COURANT	352 807 648		352 807 648	216 698 112
TOTAL GENERAL ACTIF	725 847 871	118 717 954	607 129 917	446 149 810

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

الملحق رقم : 08

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |||||||

Exercice clos le: 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	140 000 000	140 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)	12 008 142	
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	11 097 153	14 794 372
Autres capitaux propres -Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**163 105 295**	**154 794 372**
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	98 450 997	118 287 270
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**98 450 997**	**118 287 270**
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	186 899 154	99 938 033
Impôts	3 045 138	1 243 600
Autres dettes	55 289 470	57 022 392
Trésorerie Passif	100 339 863	14 864 143
TOTAL III	**345 573 625**	**173 068 168**
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	**607 129 917**	**446 149 810**

الملحق رقم: 09

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |||||||

Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2021		2020	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		346 012 468		247 984 712
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,restournes accordés					
Chiffre daffaires net des Rabais,remses,ristournes			346 012 468		247 984 712
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d 'exploitation					
I-Production de l' exercice			346 012 468		247 984 712
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		222 646 807		157 155 276	
Auteres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats dètudes et de prestations de services'					
Autres consommations		2 143 495		3 392 752	
Rabais,remise,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien,reparations et maintenance	190 000		77 052	
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	976 000		625 000	
	Publicité	30 110		30 110	
	Déplacement,missions et réceptions				
Autres services		4 142 062		2 684 687	
Rabais,remises,restournes obteuns sur services extérieurs					
II-Consommations de léxercice'		230 128 474		163 964 877	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			115 883 994		84 019 835
Charges de personnel		42 620 082		18 091 451	
Impots et taxes et versements assimilés		3 478 646		2 518 132	
IV-Excédent brut d'exploitation			69 785 266		63 410 252

تابع الملحق رقم: 09

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Désignation de l'entreprise : SNC GARDEN CLEAN MESTAR ET Cie

Activitée : FABRICATION DE DETERGENTS

Adresse : PLATEAU HADDADA JIJEL - JIJEL

NIF: |0|0|0|6|1|8|0|4|4|2|7|5|3|9|4|

Code activité: |||||||

Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels		29		800 021
Autres charges opératationnelles	665 000		600 000	
Dotations aux amortissements	44 202 447		38 935 577	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat operationnel		24 917 848		24 674 696
Produits financiers		1 117 929		88 368
Charges financiers	12 335 588		9 968 692	
VI-Resultat financier	11 217 659		9 880 324	
VII-Resultat ordinaire (V+VI)		13 700 189		14 794 372
Elements extraordinaires (produits)				
Element extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resulats	2 603 036			
Impots differes (variations) sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE		11 097 153		14 794 372

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لتحديد "دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، حيث بينت أن هذا النظام يعمل على تجميع و تصنيف وترتيب المعلومات المحاسبية(والمالية) لإنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية توجه لتلبية احتياجات مستخدميها.

وهذه القوائم تشمل مثلا الميزانية المحاسبية المالية و جدول حسابات النتائج و غير ذلك حيث يمكن استخدامها كمصادر أساسية للمعلومات و كمدخلات في عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

و من خلال دراستنا لحالة مؤسسة " **قاردن كلين**" تبينت لنا جليا طبيعة و أهمية الدور الذي تؤديه القوائم المالية و بالتالي نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الاداء المالي لهذه المؤسسة مما يسمح لها باتخاذ أفضل القرارات المالية(وغيرها) الممكنة.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، تقييم الأداء المالي، إتخاذ القرارات.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer le rôle du système d'informations comptable dans l'évaluation de la performance financière de l'entreprise économique, et cette étude a montré que ce système de collecte, classe et organise l'information comptable (et financière) en vue de produire des documents comptables (et financiers) de grande qualité destines à répondre pleinement aux besoins de plusieurs utilisateurs.

Et ces documents comptables sont essentiellement le bilan comptable et financier en plus des tableaux des comptes de résultat et autres états comptables qu'on peut utiliser comme sources d'information et inputs de l'opération d'évaluation de la performance financière de l'entreprise économique.

Mots clé : système d'information comptable, évaluation de performance financier, prise de la décision